

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٤٧

الثلاثاء، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد وودغيرما
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتين
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

## جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1714650 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٤٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

وقبل الانتقال إلى قادة القوات، أود أن أعرب عن امتناننا لهم ولضباطهم وجنودهم على العمل الذي يقومون به، وأود بصفة خاصة أن أشيد بالتضحيات التي يقدمها الجنود تحت قيادتهم.

كما تعلمون، سيدي، قُتل أمس اثنان آخران من حفظة السلام في شمال مالي، وهما من تشاد، عقب حوادث أخرى وقعت في مالي وفي غيرها من البلدان. ولقد أتيحت لي أيضا فرصة حضور حفل تأبين حفظة السلام الخمسة الذين، للأسف، قُتلوا مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى. فهم يستحقون بالتالي أن نشيد بهم، ولكنهم يستحقون أيضا أن نبذل قصارى جهودنا لكفالة أن تتوفر لحفظة السلام التابعين لنا أفضل الظروف بغية الاضطلاع بولاياتهم وحماية السكان، وهو ما يجب أن يفعلوه الآن.

ودون مزيد من التأخير، أقترح إعطاء الكلمة لقادة القوات الأربعة. إن كلاً منهم سيلقي الضوء على الجوانب المحددة في بعثته. الفريق مغويي، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيتناول التحديات التي تواجه تنفيذ عمليات عسكرية ضمن عملية ما لحفظ السلام. والفريق مينون، رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، سيتكلم عن تحديات البعثة التي لا تندرج في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولكنها تُعرف ببعثة الفصل السادس. والفريق كيتا، قائد قوة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، سوف يتناول التحديات التي تواجهها قوات حفظ السلام الرادعة. ولقد سنحت لنا الفرصة معا في الآونة الأخيرة لنشهد مباشرة تلك التحديات. وأخيرا، الفريق أوبا، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، سيتكلم عن خفض التدريجي لعملية ما لحفظ السلام، وهذا الأمر، كما يعلم الجميع، ينطبق على عملينا في ليبيريا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والفريق ديريك مبيوسيلو مغويي، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واللواء جاي شانكر مينون، رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك؛ والفريق بالا كيتا، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ واللواء صالحو زاواي أوبا، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة مع قادة القوات في عملياتنا لحفظ السلام. ويسرنا الترحيب بقيادة القوات في نيويورك خلال هذا الأسبوع للمشاركة في مؤتمرنا السنوي. إن هذه المناسبة تتيح لنا فرصة لتبادل الآراء بصورة مفيدة وقيمة للغاية معهم.

وأعتقد أنه من المحدي والمهم عقد هذه الجلسة تحت رعاية الأمين العام وتمشيا مع التوجه الذي زوّدنا به. وإننا نعمل على تكثيف جهودنا لجعل حفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية.

إضافة إلى أننا مكلفون بتنفيذ الهدف المتمثل في دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء الانتخابات - وهذا لم يكن مدرجا في الولاية السابقة. وإذا كان المتوقع منا القيام بذلك بينما نحن مدعوون إلى خفض القوة، فإن الأمر يصبح صعبا.

وفي ما يتعلق بالتطورات الحالية، كان انتشار القوة بداية في جهة الشرق إلى حد كبير، بينما يوجد حاليا المزيد من المشاكل في القطاع الجنوبي. وتحريك القوات أخذ يصبح شأنا صعبا، لأن بيان احتياجات الوحدة الصادر عن مكتب الشؤون العسكرية ومذكرة التفاهم التي وقعتها الدول الأعضاء يميلان إلى أن يكون تواجد القوات مقتصرًا، إلى درجة كبيرة، على جهة الشرق. لذلك، إذا أردت نقل القوات من الشرق إلى حيث يوجد التحدي، فهذا يعني التكلم مع مكتب الشؤون العسكرية والبعثات الدائمة التي يجب أن تتواصل مع عواصمها بغية نيل الموافقة على نقل القوات. أمّا من حيث رد الفعل وزمن الاستجابة، فإن هذه العملية تستغرق وقتًا وتسبب تأخيرا. لذا يصبح مضمون بيانات احتياجات الوحدات ومذكرات التفاهم هاما بغية السماح لقائد القوة باستخدام القوات المتاحة له في الجزء الذي يحتاجه البلد وليس في أماكن محددة.

وهذا الشأن يمثل تحديا من حيث القيادة والسيطرة، ووضع السياسات، وتوجيه الأوامر إلى قائد القوة باستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه.

وإذ ندرك أن المتوقع منا التصدي لجماعات مسلحة، ولا سيما الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الطريقة التي كتبت بها ولايات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تميل إلى توفير قوتين. واحدة هي قوة لواء التدخل، المكلفة بتنفيذ عمليات محددة الأهداف، في حين أن بقية القوة، المعروفة باسم الأولوية الإطارية، لا يُتوقع منها سوى تنفيذ العمليات العادية وليست المحددة الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد لأكروا على المعلومات التي زودنا بها.

أعطي الكلمة الآن للفرق مغويي.

الفرق مغويي (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف والامتياز أن يطلب إليّ تقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن اليوم. إنني أعمل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الأشهر الخمسة عشر الماضية. إن هذه البعثة معقدة جدا ولها طابع سياسي. سأحاول تناول التحديات التي واجهتنا خلال الأشهر الخمسة عشر الماضية. وإنني على ثقة بأن التحديات التي سنتكلم عنها هي مشابهة لتلك التي تواجه زملائي قادة القوات في أماكن أخرى.

إن أحد أهم الجوانب هي الولاية نفسها. وعندما يتعلق الأمر بصياغة الولاية فعليا، من الأهمية بمكان أيضا أن يراعي واضعوها أنّ تنفيذها سيكون عاملا حاسما لنجاحها، وأنّ أي استراتيجية خروج محتملة ينبغي أن تكون مفهومة منذ المراحل المبكرة، مع مراعاة تعقيدات الصراع وعوامل محددة مثل حجم البلد، والأخطاء المفضية إلى الصراع، وتوصيف حالته الراهنة، وتخصيص الموارد اللازمة لكي تتمكن البعثة من القيام بعملها. وهذا يدل على طبيعة الولاية نفسها.

وما إن توضع الولاية حتى تصبح الأمانة العامة والبعثة وتشكيل القوة وتفسير الولاية أمورا هامة لأنه إذا كان هناك عدم إدراك لمفهوم عمل البعثة، الأمر الذي تستند إليه حملة تخطيط القوة، فلربما تنشأ تحديات واختلافات في الرأي بخصوص كيفية المضي قدما بالبعثة. وقد جرى للتو تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة عملا بالقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، الذي يدعو إلى خفض القوة إلى ١٦٢١٥ فردا كحد أقصى. وهذا يحدث في وقت بالغ الأهمية بمعنى أنه من المتوقع منا، كبعثة وقوة، التعامل مع مسألة حماية المدنيين في بلد توازي مساحته تقريبا مساحة أوروبا الغربية،

الوقت قد تأخر فيها جدا بالفعل، عندما نبلغ مرحلة الحماية المادية. وعلى الصعيد السياسي، علينا كفالة أننا قادرون، على الأقل، على منع واستباق الأحداث الجارية.

ووفقاً لتقرير صدر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، المكلف بتقييم تنفيذ ولايات حماية المدنيين ونتائجها،

”فلا تزال ثمة حلقة مفقودة في السلسلة التي تربط مقاصد مجلس الأمن بأعمال الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وبعثات حفظ السلام أنفسها فيما يتعلق باستخدام القوة“ (A/68/787، الموجز).

إن مسألة استعمال القوة كما ذكر التقرير يجب أن تنظر فيها الأمم المتحدة لأن تفسيرات بعض الوحدات في الميدان ليست بالضرورة نفسها. غالباً ما تترع إلى استخدام القوة عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن النفس، لكن الجزء من التقرير الذي يشير إلى استخدام القوة للدفاع عن الولاية يؤدي إلى تفسيرات مختلفة، يتعين علينا أن ننظر فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيادة والسيطرة تشكل تحدياً، مرة أخرى، وفقاً لنفس التقرير، بسبب

”ازدواج التسلسل القيادي الذي ينظم استخدام البعثات للقوة ويتألف من قيادات البعثات والبلدان المساهمة بقوات“ (المرجع نفسه).

هذا يعني أنه، رغم عدم النص عليه صراحة، هناك محاذير غير مرئية وتأتي من العواصم. في بعض الأحيان، لا تحرص القوات على المضي قدماً والقيام بما هو متوقع منها، وترغب في النظر في ما إن كان ذلك ضمن ولايتها أم لا، الأمر الذي يمثل تحدياً لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بمسألة العمليات المحددة الأهداف التي يقوم بها لواء التدخل، يصبح لواء التدخل شرطاً وقائياً لبعض الأولوية الإطارية، التي تزعم أن القيام بعملية محددة

من حيث تماسك القوة، يصبح ذلك حينئذ تحدياً للقيادة والسيطرة، ومن ثم يجعل مهمة قائد القوة لتحقيق ما ينبغي تحقيقه نوعاً من التحدي.

وفيما يتعلق بالأصول والقدرات المتاحة، فإن غياب الهياكل الأساسية مثل الطرق في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجعل نقل القوات من منطقة إلى أخرى في غاية الصعوبة. إن الطريقة التي وضعت بها الولاية تتوقع من القوة أن تكون سريعة الحركة ومرنة ومتعددة التخصصات ومتنقلة. ولتحقيق ذلك، يجب إتاحة الأصول بغية تنفيذ الولاية. وللأسف، غالباً ما لا تتاح هذه الأصول في الميدان. في كاساي، على سبيل المثال، اضطرت إلى نقل قوة من كيفو الجنوبية إلى كاساي. ونظراً لمحدودية الدعم المتاح للبعثة، بمن في ذلك الأشخاص المطلوبون لتوفير الأصول التي ليست متاحة في الميدان، تمكنت من نقل الجنود ومعداتهم الشخصية فحسب؛ لم تتمكن من نقل المعدات الرئيسية. والجنود في الميدان الآن منذ ثلاثة أسابيع مضت، ينتظرون طائرة النقل الثقيل لنقل المركبات. والطائرة المتوقعة من طراز إليوشن ٧٦، ليست في الميدان بعد، وقد مر ما يقرب من ثلاثة أسابيع. وذلك يجعل القوات على الأرض عرضة للخطر. كيف لنا بالتالي كفالة أن تستجيب القوات وعنصر الدعم، الذي يندرج في إطار الجانب المدني للعملية، لاحتياجات العمليات؟ ويصبح هذا تحدياً عندما يتعلق الأمر بنقل القوات إلى حيث يتوقع نقلها.

ويتوقع من البعثات حماية المدنيين وأن تقوم بذلك بحق. كتبت ورقة جيدة جداً بشأن المستويات الثلاثة لولايات حماية المدنيين: الاستراتيجية السياسية والحماية المادية والبيئة المواتية. وتتألف البعثة من عناصر مدنية ومن الشرطة وعسكرية أو عناصر القوة. ويتمثل التحدي داخل البعثة ذاتها في تحقيق نهج متكامل شامل. يجب أن تنظر قيادة البعثة في ذلك وتكفل أن تبدأ جميع العناصر القيام بدورها، وذلك لتجنب حالة يكون

أذكر بأنه قد تمت الإشارة إلى بعض هذه المواضيع خلال زيارة المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية العام الماضي، وهي بالتأكيد ذات صلة بعمل المجلس.

أعطي الكلمة الآن إلى اللواء مينون.

**اللواء مينون (تكلم بالإنكليزية):** لقد تم الإقرار بتحديات حفظ السلام طبقاً للفصل السادس. وفي الواقع، يرجع هذا الاعتراف إلى حقبة داغ همرشولد، عندما أشار إلى انتهاء عمليات حفظ السلام إلى "الفصل السادس والنصف" من الميثاق. مع ذلك، وبينما نقبل وجود تحديات، من المهم الإشارة إلى إدخال العديد من التحسينات تبعاً لتطور عمليات حفظ السلام، وتغيير المفاهيم، وتحويل المبادئ التوجيهية القانونية والعملية. وهي تشمل، في جملة أمور، خطة للسلام في ١٩٩٢، وملحق خطة السلام في عام ١٩٩٥، وتقرير الإبراهيمي في عام ٢٠٠٠، والمبادئ الأساسية في عام ٢٠٠٨، وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في عام ٢٠١٥ (S/2015/446) وعمل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

ومن الملاحظ أيضاً أنه مع بروز التحديات، وتغير طبيعة عمليات حفظ السلام بالذات، ظلت المبادئ الأساسية لحفظ السلام ثابتة، لا سيما طبقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة: الموافقة، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حال الدفاع عن النفس. ويمكن القول إن الفهم الموسع لما يشكل تهديداً للسلام، على النحو الذي تنص عليه المادة ٣٩، قد أدى إلى مبدأ رابع. لقد بلغ العنف ضد المدنيين مستويات من الوحشية في الصراع يصعب فهمها. ويشمل التطهير العرقي والإبادة الجماعية، واغتصاب النساء والأطفال، والتشريد القسري، واستخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة المحظورة، وأزمة اللاجئين والمشردين. ويتجلى المبدأ الرابع في حماية السكان المدنيين، وحقوق الإنسان وحماية العمليات

الأهداف ليس مهمتها؛ بل إنها مهمة لواء التدخل. وذلك من المجالات التي يتعين علينا أن ننظر فيها.

وأود أن أشير إلى أن مبادئ حفظ السلام لا تزال قائمة، ولكن فيما يتعلق بما يحدث على أرض الواقع، فإن بعض الجماعات المسلحة أجنبية وإجرامية ومن دون أي برنامج سياسي. وفي رأيي، إن كنا نتكلم عن الموافقة، فذلك لا ينطبق عليها. وإن كنا نتكلم عن الحياد فذلك لا ينطبق عليها. وإن كنا نتكلم عن استخدام القوة، فما هو موقفنا منها؟ الحياد وكافة المبادئ سارية، وربما أكثر من ذلك في عمليات حفظ السلام. بيد أنه فيما يتعلق بإنفاذ السلام حيث لم يتم توقيع أي اتفاق، كيف يمكننا تناول مبادئ حفظ السلام في حالة التراع التي نشهدها اليوم، التي نجد فيها أنفسنا نتعامل مع جماعات إجرامية، مقابل جماعات سياسية تسعى إلى الكفاح من أجل الحرية أو الاستقلال عن البلد المضيف.

إن العمل مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المناطق المشحونة سياسياً مثل كاساي، يمثل تحدياً بالنسبة. والتعاون معها يصبح صعباً عندما يتبين ارتكابها لانتهاكات حقوق الإنسان، ويتوقع منا دعمها. كيف نتعامل مع الحالة عندما تشارك في هذه الانتهاكات؟ إن مصداقية الأمم المتحدة على المحك إن شوهدت تعمل معها. ونرى أنه حينما نكون حاضرين ونعمل معها بشكل وثيق، تميل إلى تغيير سلوكها؛ وتصبح أكثر إيجابية، لكن في المناطق التي لا توجد فيها، ترتكب الانتهاكات وتصبح البيئة مشحونة سياسياً للغاية.

أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للتكلم. لقد حاولت بإيجاز إبراز بعض التحديات التي ربما يعاني منها زملائي في مناطق أخرى.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر الفريق مغويي على إحاطته الإعلامية.

بقبول الاتفاقيات، ولا يلتزم بقبول وجود أو دور بعثة الأمم المتحدة. ويمكن أن يغير ذلك طبيعة الاتفاق الأصلي بشكل كبير، وكيفية تنفيذه لاحقا. ويمكن أن تتغير أيضا نوايا الأطراف، والتحدي ليس دائما محاولة وإعادة التفاوض بشأن التسوية الأصلية، حتى يشاء ذلك ممكنا.

واعتقد أنه من أجل التغلب على تلك التحديات الخاصة، يجب أن تتوفر لبعثة الأمم المتحدة ولاية واضحة وقوية، كما يجب أن تكون مرنة وقابلة للتكيف. ويجب أن تتوفر لأي بعثة تابعة للأمم المتحدة، ولا سيما في إطار الفصل السادس، القدرة على تحويل نفسها. ويجب أن يكون قادرا على التصدي للتحديات، وتكييف مواقعها وقواتها وتغيير انتشارها، والتركيز حسبما تقتضي الحالة. ويمكن ذلك البعثة من التعامل مع بيئتها دون أن تصبح غير فعالة لأن الحالة لم تتغير. وقد تبين أن ذلك يشكل تحديا كبيرا للقوة، بينما تنتقل للمرة الثالثة في أربع سنوات، مع عودة العمليات في معسكر نبع الفوار على جانب برافو في سورية. ولكن برؤية واضحة، يمكن أن يكون ذلك التحول ممكنا. ويتمثل التحدي المتعلق بالعمليات بموجب الفصل السادس في أن تكون الأمم المتحدة كمنظمة مرنة ومقتدرة بما فيه الكفاية، لتتغير تبعا لتغير حالة البعثة.

وتبائن السبل التي تحقق من خلالها البعثة ذلك، وتراوح بين السبل الاستراتيجية والتنفيذية والتكتيكية. ويمكن للسبل أن تتغير بسرعة. وتؤثر الأطراف، سواء أكانت مشروعة أو غير ذلك، في جميع الحالات السياسية والأمنية والتشغيلية. وكما شهدنا ذلك، بشكل مباشر في القوة، تصبح الأطراف الثالثة نافذة، وتؤدي إلى تغيير الدينامية. ولا يمكن تجاهل الأطراف الثالثة، لأن لديها أيضا أهداف وبرامج تؤثر على الحالة وشكلها. ورغم أن الأطراف الثالثة في مثالنا المحدد، ليست طرفا في الاتفاق الأصلي، إلا أنها مع ذلك من بين أصحاب المصلحة. وتأتي أيضا من السكان المدنيين، التي تسعى إلى

الإنسانية. وتشكل اليقظة المستمرة وعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مثلا مؤسفا ولكن ضروريا، عن الحالة التي يمكن فيها حتى لحفظة السلام الذي ينظر إليهم كمصدر للأمل، في أكثر الظروف يأسا، أن يقعوا ضحايا لأسوأ جوانب الطبيعة الإنسانية.

هل من الممكن تحديد الشروط المطلوبة لعمليات حفظ السلام الناجحة؟ لقد ثبت بأن ذلك بعيد المنال، كما علمنا التاريخ. وأعترمت في هذا البيان القصير محاولة تجميع تحديات عمليات حفظ السلام بموجب الفصل السادس، في إطار ثلاثة مفاهيم استراتيجية معروفة لدينا: الغايات والسبل والوسائل. سأستخدم تجربتي الشخصية في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أشرف بقيادتها في مرحلة صعبة وعويصة، من أجل إبراز التحديات القائمة. وأخيرا، أود أن أختتم كلمتي بإبراز أهمية عمليات حفظ السلام التي تكتنفها التحديات، وكيف يمكننا المضي قدما بهذه المهمة الحاسمة.

ومن المهم لنجاح أي عملية لحفظ السلام وجود رؤية واضحة للغاية، أي النتائج. ولا أشير بالضرورة إلى "استراتيجية خروج"، رغم أهميتها، بل بدلا من ذلك، إلى فكرة واضحة عما يشكل النجاح. وقد يكون ذلك، احتراما لوقف إطلاق النار أو تسوية للتراع بشكل طوعي. ولكن حتى في بعثات المراقبة والرصد التقليدية، على غرار قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، لا تتيح تسوية متفق عليها دائما الظروف المساعدة على تحقيق النجاح. ويمكن لاستمرار العدوان أو عدم التزام الأطراف بتسوية بعد بدء البعثة، أن يمثل تحديا كبيرا. والحال كذلك، بصفة خاصة عندما يحدث التحول في ميزان القوى، أو عندما يحدث انقسام.

ومن الواضح، أنه من الضروري التزام أطراف الاتفاق به. وتمثل التحدي الخاص في القوة، في دخول ووجود طرف ثالث متحارب ليست طرفا في أي اتفاق سابق، وغير ملزم



الجنسيين، والوعي الثقافي وقواعد الاشتباك؛ والغياب التام للمحاذير الوطنية التي تجعل القادة يواجهون حالات ميدانية غير مقبولة.

وقد نشرت قوة الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات بعض الوحدات بدون المعدات اللازمة. والدعم المقدم من البلدان المساهمة بقوات التي قامت بنشر قواتها، كان رائعا في محاولة لمواكبة احتياجات البعثة. وبدأ بلدان في تطوير قدرات محددة للبعثة، لا يملكها في بلديهما الأصليين. وهذا التزام رائع، وأثني على دعمهما. ولم يكن بوسعي الوفاء بولائي لولا ذلك الدعم. لكن ذلك يطرح صعوبات أيضا. ولم يجر بشكل كامل تطوير القدرة المطورة حديثا. والتجربة غير متوفرة فيما يخص الانتشار، ويجب اكتسابها في بيئة كثيرا ما تكون غير مناسبة للتدريب أثناء العمل. والتحدي الذي تواجهه المنظمة يتجلى في مواكبة قدرات البلدان المساهمة بقوات مع الشرط. وفي خضم الانتقال إلى تحقيق الغايات والسبل الجديدة، تغيب الوسائل المتاحة من البلدان المساهمة بقوات.

وتحاول قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تحويل وحدة مشاة تقليدية مزودة بآليات خفيفة إلى وحدة مزودة بوسائل حماية مدرعة وقوة نيرانية كتدبير حاسم لحماية القوة. غير أنه لتلبية الطلب، يتعين على البلدان التي لا تملك تلك القدرات أن تطورها بدلا من أن تزودها بها البلدان التي تملك قدرات متمرسة. ويجب معالجة مسألة عدم تساوق القدرات مع الاستعداد.

والتعاون بين البعثات كذلك مطلوب إذا كنا نريد نجاح عمليات البعثات الجاري تنفيذها. بموجب الفصل السادس من الميثاق. ومن الأمثلة الجيدة على هذا التعاون والتنسيق بين البعثات، بما في ذلك مع دولة ليست مشمولة بولاية البعثة، كيف أنه يتعين على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تنفيذ تحركاتها العلمية والإدارية عبر لبنان بالتعاون كامل

السيطرة عليهم والتأثير فيهم، في حين يحتاج السكان المدنيون إلى الحماية والأمن والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان.

ويتجلى التحدي فيما يخص الفصل السادس في أن نفس الطرق لن تكون دائما مناسبة أو ممكنة. ولمجرد أن أمرا كان مقبولا أو ناجحا في الماضي لا يعني أنه يشكل المسار الصحيح للعمل الآن. ولدى القوة طيلة ٤٠ عاما، طريقة تشغيل بمعايير محددة، وافقت عليها إسرائيل وسورية، وأطراف اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية. كما كانت تلك السبل مقبولة ومناسبة للعامل الرئيسي في عمليات حفظ السلام، المتمثل في البلدان المساهمة بقوات. ولم تعد طريقة التشغيل هذه مناسبة، حتى لو أنها كانت ممكنة. وتعكف القوة حاليا على تغيير أساليب عملها. ويتعين عليها القيام بذلك، لأن الأوضاع السياسية والأمنية والتشغيلية قد تغيرت كلها. ويتمثل التحدي المرتبط بعمليات حفظ السلام بموجب الفصل السادس، في ضمان دعم الأساليب الجديدة وتزويدها بالموارد. ويتعين على الأمم المتحدة كمنظمة منفتحة على التغيير، فتح سبل جديدة لتسيير الأمور، وألا تخشى رسم مسار جديد، رغم أن ٤٠ عاما الماضية، قد عكست أسلوبا ناجحا لتحقيق المتطلبات. ويجب على المنظمة أن تكون مستعدة وقادرة على التعلم وبسرعة، لأن الحالة تتطلب ذلك.

ولا يمكن لأي بعثة أن تعمل بدون وسائل للقيام بذلك، وهذه هي القدرة. وتطوير القدرات يشمل أكثر من مجرد المعدات. إنها المعدات المناسبة في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، مع الأشخاص المناسبين والمؤهلين والقادرين على تشغيلها. ويشمل هذا الشرط العديد من المسائل المرتبطة بعمليات حفظ السلام بموجب الفصل السادس، ودعم البلدان المساهمة بقوات؛ والمعدات المملوكة للوحدات القابلة للانتشار؛ وتناوب الجنود الذين تلقوا التدريب الصحيح الخاص بالبيئة في بلدانهم الأم، بما في ذلك فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك

فحفظ السلام، أيا كان سياقه، يشكل تحديا. غير أنه لا ينبغي لنا أن نبحث عن الحل المثالي، بل أفضل الحلول الممكنة. وقد أشرت في بداية هذه الكلمة إلى داغ همرشولد الذي حدد التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة في وقت مبكر بإشارته إلى "الفصل السادس والنصف" من الميثاق. ولعله من المناسب أن نختتم الكلمة به كذلك.

إن حفظ السلام بموجب الفصل السادس يشكل تحديا، غير أن ذلك شأن كل أمر ذي بال. وحفظ السلام ليس مجديا فحسب، بل إنه ضروري. وكما قال همرشولد، لم تنشأ الأمم المتحدة لتقود البشرية إلى الجنة، بل لإنقاذ البشرية من الجحيم. ويحاول حفظة السلام في جميع أنحاء العالم مواجهة هذا التحدي على نحو يومي. وبعض حفظة السلام التابعون لنا يموتون لتحقيقه، كما رأينا على نحو مأساوي مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى وبالأمس في تشاد. إن التحدي الذي يواجهنا هو ضمان أن تكون الغايات والسبل والوسائل اللازمة متاحة لكي نتيح لحفظة السلام التابعين لنا أفضل فرصة ممكنة للنجاح. الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر اللواء مينون على ملاحظاته.

وأعطي الكلمة الآن للفريق كيتا.

الفريق كيتا (تكلم بالفرنسية): في البداية، أشكر المجلس بجملة على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم له، في عشر دقائق أو نحوها، آراء بعثتي بشأن مسألة لها أهمية حاسمة للمجلس، ألا وهي حفظ السلام بصورة رادعة.

إنني أدرك تماما صعوبة هذه المهمة وطابعها الحساس، إذ أن مجلس الأمن نفسه قد أنشأ هذا المفهوم وظل يتابع تنفيذه الصعب منذ عدة سنوات. وعليه فإنني ممتن على تفهمكم فيما يتعلق بهذه المسألة، وأود أن أتطرق، إذا جاز لي، إلى بعض الجوانب التي من المرجح أن تؤدي إلى ردود أفعال مناسبة من جانب المجلس.

ومساعدة وتيسير من جانب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والسلطات اللبنانية، وذلك نظرا لعدم وجود معبر عبر خط وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية.

إن قوة مراقبة فض الاشتباك هي مثال ممتاز على التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام بموجب الفصل السادس. فقد كانت القوة على مدار ٤٠ سنة بعثة تقليدية بموجب الفصل السادس، تراقب وتقدم تقارير بشأن اتفاق بين دولتين ذواتي سيادة تحاولان تفادي الحرب. وعلى مدار ٤٠ سنة، كانت طريقة محدد للقيام بالعمل، مع الحد الأدنى من الوسائل، كافية لتحقيق الغاية المنشودة. غير أن هذا الأمر تغير تماما منذ عام ٢٠١١. وتواجه قوة مراقبة فض الاشتباك والأمم المتحدة تحديات يومية في التحول والتكيف مع واقع جديد. والغايات والطرق والوسائل كلها تتغير، وبينما يحدث هذا التغيير، يتعين على قوة مراقبة فض الاشتباك الاضطلاع بولايتها بأي طريقة ممكنة. وقد كان ذلك على نطاق محدود في بادئ الأمر، ولكنها الآن بصدد العودة إلى سورية والمناطق التي انسحبت منها في عام ٢٠١٤. غير أن قوة مراقبة فض الاشتباك لن تعود إلى الطريقة التي كانت تعمل بها لمدة أربعين عاما، ولا يمكنها القيام بذلك. فالسؤال المطروح على قوة مراقبة فض الاشتباك لم يتغير، غير أن الأجوبة المطلوبة تغيرت، وهذا هو التحدي الأكبر.

والحل المطلوب هو أن تصبح المنظمة مرنة وسريعة الاستجابة. بما يكفي للتغير مع تغير الحالة التي تعمل فيها البعثة. ويجب على المنظمة أن تكون راغبة في التعلم وقادرة عليه، وأن تتعلم بسرعة. وينبغي لها أن تكون قادرة على الاستجابة السريعة للأوضاع المتغيرة، بما في ذلك تخصيص ميزانية إضافية إذا اقتضى الأمر. ويجب أن تكون البلدان المساهمة بقوات، التي تقدم دعما حاسما جدا لحفظ السلام، على استعداد لمواءمة القدرات مع الاحتياجات بدلا من تقديم الدعم على أساس المصلحة الوطنية.



النية في اتخاذ إجراءات قوية وحازمة، بل وهجومية، بدا أنها تتبلور في صورة عمل تنفيذي وتكتيكي وحسب.

ولكن من الناحية المنطقية، كان ينبغي أن تُترجم هذه الرغبة في اتخاذ إجراءات حازمة بنفس القدر في جميع أبعاد الإجراءات التي تتخذها البعثات المعنية - سواء كانت أبعادا سياسية أو قانونية أو إدارية. وفي الواقع، لا يمكن لأي عمل عسكري، مهما كان قويا أن يعوض أوجه القصور التي ذكرتها للتو ما لم يُنفذ لدعم سياسة ثابتة على النحو المناسب، ينشئها هيكل منظم وتعمل على أساس قواعد وإجراءات مصممة خصيصا.

وفي الحقيقة، هناك تناقض جوهري بين النية المعلنة لاتخاذ موقف أكثر صرامة على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من جهة وبين إطار تنفيذي، من الناحية الأخرى، يظل مندرجا تحت الفصل السادس، والذي ينطوي، كما يعلم المجلس، على دور أقل طموحا كثيرا، وهو مهمة التحكيم بين الأطراف المتحاربة.

ولكي يؤدي مفهوم الولاية القوية فعليا إلى إجراءات قوية وحاسمة، يجب أن يتجاوز مبدأ وهيكل بعثات حفظ السلام وتركيزها والوضع السياسي الذي تستند إليه، وكذلك الموارد المخصصة لها، الأساليب التقليدية لحفظ السلام. ولذلك، فإننا بحاجة إلى وضع صيغة نهائية لهذا النموذج ودعم هذه النية للعمل بحزم من خلال إجراء التغييرات اللازمة على الصعيدين النفسي والتنظيمي وفي المبادئ.

وعلى نفس المنوال، هناك حاجة إلى تعزيز هذا النهج وتبسيطه وإكسابه مصداقية بتوفير الموارد اللازمة لضمان إمكانية تحقيق الأهداف المعلنة بشكل فعال. وينبغي أن تؤدي هذه التغييرات إلى اتخاذ الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، لموقف حازم لحماية السكان المدنيين الذين يعانون وقبول المخاطر السياسية والعملياتية التي ينطوي عليها تطبيق الولايات القوية.

نشهد، منذ عدة سنوات، تغيرات كبيرة في بعثات حفظ السلام التي تواجه نزاعات معقدة وفوضوية بشكل متزايد وتنسم بارتفاع مستويات العنف والوجود المعزز لأطراف متحاربة جامحة. ولا تزال مأساتا سربرينيتسا ورواندا حيتين في أذهاننا، وكذلك مآسي جنوب السودان والصومال ومالي، والتي تشكل تحديا لنا جميعا.

والاتجاه نحو إنشاء ولايات أقوى كان، من نواح عديدة، أمرا لا مفر منه. ومن الأمثلة على ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٣، حيث أنشئت قوة لواء تدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والهدف الرئيسي لهذا النهج الجديد، الذي يقع ما بين حفظ السلام وإنفاذ السلام، والذي يجمع بين التصميم السياسي القوي والعمل العسكري الهجومي، يتمثل في منح بعثات حفظ السلام المعنية المصداقية العملية اللازمة، ولا سيما فيما يتعلق بالمخربين. وهذا من شأنه أن يتيح لها تحسين حماية السكان المدنيين وأن يكفل عدم تعرض اضطلاعها بولاياتها؛ وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والعملية السياسية للخطر.

غير أن من الواضح أن هذه الرغبة في اتخاذ إجراءات قوية، متحررة من قيود الحياد المصطنعة وعازمة على استخدام القوة عند الاقتضاء، لم ترق إلى مستوى التوقعات.

وفي هذا المقام، أود أن أعلق بإيجاز على العوامل التي أعتقد أنها تعوق التنفيذ الفعال لمفهوم الولاية القوية. كما سأتكلم عن المسارات المختلفة لمناقشة كيف يمكننا إجراء التعديلات المناسبة.

في رأينا المتواضع، ينبغي للولاية القوية أن تكون تجسيدا للذراع المسلحة للمنظومة على جميع المستويات، من مجلس الأمن إلى القوات في الميدان. بل إنني أعتقد أن مفهوم الولاية القوية قد عانى جراء قصور في المفهوم الأصلي، ألا وهو، أن

على عدة مستويات في إطار البعثات. ويجب أن تجسد القوات نفسها - وهي المحرك الأساسي لاتخاذ الإجراءات القوية - حقائق الواقع والاتساق اللازمين في عدد أفرادها ومعداتها واستعدادها العملياتي وروحها المعنوية. وينبغي اختبار هذه المعايير على نحو شامل ليس قبل النشر فحسب، بل أيضا أثناء نشرها كاملة. وينبغي سحب الوحدات التي لا تستوفي هذه المعايير المطلوبة، ويجب أن يتمكن قادة القوة من طلب إعادتها إن لم تكن قادرة على إبداء الفعالية العملية اللازمة.

وينبغي إعادة النظر أيضا في قواعد الاشتباك بما يسمح بشن العمليات الهجومية القوية القادرة على حماية السكان على النحو المطلوب، وضمان إتاحة الحرية اللازمة للبعثات لأغراض المناورة ودعم إجراءاتها. ولا يعني ذلك إعطاء إذن للبعثات باستخدام القوة، وإنما مساعدتها على استخدام الأسلحة المتوفرة لها بشكل أفضل. وإذ أدرك أن هناك بعض التغييرات الجارية، فلن يتسنى لنا تحقيقها بشكل كامل ما لم تتمكن من الدفع بذلك التغيير الرئيسي والسريع في العقلية التي ذكرتها آنفا. ومع ذلك، أرى أن ذلك هو الثمن الذي يتعين علينا دفعه لضمان أن يؤدي ذلك العزم على اتخاذ إجراءات حاسمة على النحو المعبر عنه في ولاياتنا القوية إلى نتائج ملموسة في الميدان.

وأود أن أشير إلى بعثتنا، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي استطاعت إلى حد ما تجسيد نهج قوي كهذا لحفظ السلام عن طريق الحيلولة دون ذبح السكان المدنيين في عدد من المناطق، وخاصة بالدفاع عن بلدة بامباري ضد هجمات تحالف الجماعات المسلحة. وقد نجحت تلك العملية لأننا تمكنا من عدم التقيد بالعديد من القواعد الإدارية، وتجاوز بعض الاتفاقات المبرمة مع القوات، فضلا عن إحداث التغيير من حيث رفع الروح المعنوية حيثما تُستخدم القوة. واستفادت جهودنا أيضا من الدعم الثابت لمجلس الأمن الذي اتخذ تدابير

وينبغي لمجلس الأمن أن يظهر تصميمه من خلال استمرار الدعم السياسي للبعثات، والذي قد يؤدي كذلك إلى اعتماد نظم جزاءات ملائمة بقدر أكبر وأكثر حزما فيما يتعلق بالأفراد والمنظمات الذين يقومون بعمل المخربين في سياق عملية السلام.

وهذه هي ذات الرسالة القوية التي يجب أن تبث بها المنظمات الإقليمية. وسواء كان هذا الفهم صحيحا أم خطأ، فإن ما يؤسف له أن بعض البلدان المساهمة بقوات ما تزال مترددة، وأن الانقسامات تحدث في مجلس الأمن أحيانا بسبب تباين المصالح الاستراتيجية. وتزداد هذه التباينات أكثر على مستوى المنظمات الإقليمية.

وعلىنا أيضا إعادة التفكير في الهيكل الداخلي لبعثات حفظ السلام إن أردنا لها أن تصمد وتتخذ القرارات اللازمة على وجه الاستعجال بما يمكنها من تنفيذ هذه الولايات القوية بشكل فعال. وبالتالي، يجب علينا التركيز بوجه خاص على الحد من البيروقراطية واللوائح الإدارية التي تؤدي إلى البطء وانعدام الاتساق، بالإضافة إلى العوائق الكبيرة. وأود أن أشدد على أن اللوائح التي نستخدمها تؤدي إلى دعم لوجستي لا يتلاءم مع العمليات القوية، بسبب بطء العمليات والقيود الصارمة المفروضة على الاستخدام العملي لمضاعفات القوة الأساسية مثل الطيران العسكري ووحدات المهندسين والنقل. ومن المستحيل تنفيذ عمليات فعالة بموجب هذه اللوائح الإدارية.

وبالمثل، ينبغي استعراض مبادئ الإعفاءات والمرونة المتاحة للوحدات في مذكرات التفاهم والبيانات المتعلقة باحتياجات الوحدات بعين ناقدة، لأنها من أكبر العوامل التي تقلل من فعالية القوة. وهي تتعارض صراحة مع قوة الاشتباك والقدرة على الرد السريع والتغيرات غير المتوقعة في قوام القوة واتخاذ الإجراءات القوية المعززة، وجميعها عناصر من صميم العمليات القوية. وأخيرا، هناك ضرورة لإحراز التقدم اللازم

الخبرات والتحديات الناجمة عن التخفيض التدريجي للبعثة، استنادا إلى خبرتي في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، المنشأة عملا بالقرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣). فبعد ١٤ عاما متعاقبة من الحروب الأهلية في ليبيريا، أنشئت البعثة بدعم قوي من قوة قوامها ٢٥٠ ١٥ فردا، بما في ذلك وحدات الشرطة المشكلة وشرطة الأمم المتحدة وعنصر مدني كبير، وقد تمثل عملها، من بين أمور أخرى، في المساعدة في عمليات السلام ودعم إصلاح القطاع الأمني. ومنذ ذلك الوقت ما فتئت البعثة تعمل جاهدة وفقا لمختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة على النحو الذي أُخذت به. وعُقدت أول انتخابات ديمقراطية بعد انتهاء النزاع في ليبيريا في عام ٢٠٠٥ عقب إبرام اتفاق السلام الشامل وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي عام ٢٠٠٦ وعقب إجراء تلك الانتخابات الناجحة، بدأت البعثة عملية التخفيض التدريجي لقوامها. وبحلول عام ٢٠١٠ خفضت البعثة قوام قواتها إلى ٧٩٥٢ فردا، في حين تم تخفيض العدد الكلي لأفراد الشرطة، بمن فيهم أفراد وحدات الشرطة المشكلة، إلى ١٣٧٥ شرطيا.

وبوصفها بعثة تمر بمرحلة انتقالية، فقد أحالت جميع مسؤولياتها الأمنية إلى حكومة ليبيريا في حزيران/يونيه ٢٠١٦ وأنجزت عملية تخفيضها في شباط/فبراير من هذا العام. وعليه، فليس هناك سوى قوة متبقية قوامها ٤٣٤ فردا وتتألف من سرية نيجيرية تضم ٤٣٤ فردا ووحدتين طيران أوكراينيه ومستشفى باكستاني من يعمل فيه ١٠٥ موظفا و ٦٩ جنديا على التوالي. وللقوة مقر صغير يضم ١٥ من ضباط الأركان و ١٥ من المراقبين العسكريين، الذين يؤدون مهام مزدوجة ويقومون بمهام مختلفة عموما في المقر. وتتألف وحدة شرطة الأمم المتحدة المتبقية من وحدتين للشرطة المشكلة بقوام مأذون به من ٢٦٠ موظف و ٥٠ من ضباط الشرطة بما مجموعه ٣١٠ فردا في حين يتألف العنصر المدني من ٧٨٣

مستهدفة في الوقت المناسب. وتُعدُّ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد مثالا على حفظ السلام الفعال، على الرغم من عدم مثالياتها وبالرغم من إدراكنا لإمكانية القيام بذلك بشكل أفضل دون مختلف التعقيدات الراهنة. وأود القول، مع الاعتذار عن احتمال تجاوزي لبعض القواعد، أن البعثة ماضية على طريق النجاح. وعلى الرغم من ذلك، فإنها ما تزال بحاجة إلى الدعم، وأود أن أطلب رسميا أن يواصل المجلس تقديم دعمه القوي إليها.

وفي الختام، أرى أن من الأهمية بمكان التوفيق بين هذين الجزأين - الولايات القوية من جهة، والهيئات والوسائل والإجراءات المناسبة من جهة أخرى - لسد الفجوة بين توقعات الأطراف المعنية والقدرات الفعلية للبعثات. ووحدها القوات الحسنة التجهيز والتدريب التي تعمل في بيئة خالية من البيروقراطية والمدمومة بسياسة حازمة على جميع المستويات - مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والشركاء - هي التي تمكننا من التعبئة بطريقة حازمة وفعالة. وأعلم أنه ليس بوسع كل الأفكار التي تشاطرها مع المجلس أن تساعد على حل المشكلة نهائيا وفي الأجل القصير، غير أنها تتفق مع الاستنتاجات الرئيسية لتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446). وآمل أن تساعد تلك الأفكار على الأقل في التشديد على ضرورة الإسراع بتوطيد مفهوم الولايات القوية لأجل ضمان أن تمكننا فعالية عمليات حفظ السلام من إنقاذ آلاف الأرواح البشرية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر الفريق كيتا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للواء أوبا.

**اللواء أوبا (تكلم بالإنكليزية):** إنني اللواء صالحو زاواي أوبا، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. إنه لشرف لي أن أحاطب مجلس الأمن، وأن أشاطركم بعض أفكارتي بشأن

بعض المعايير والجدول الزمني في الوقت الذي دججت فيه البعثة المسائل الانتقالية في أداة تخطيط شاملة لجميع الأمور. وعُيّن موظف تخطيط وخصص لهذه المهام في الوقت الذي تم فيه تكثيف التعاون بين البعثات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتغطية الثغرات في عملية التخطيط للانتقال والمساعدة في حال حدوث انتكاسة أمنية محتملة في ليبيريا باستخدام قوة الرد السريع حيثما أمكن.

وخلال المراحل الانتقالية، رُسّخت البعثة وأُشركت آراء حكومة ليبيريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين في كامل عملية التقليل. وربطت المساعي الحميدة للبعثة وأبلغت عن التوقيت والنطاق والمعايير المتوقعة للانتقال. إن مبادرة البعثة للدخول في حوارات منتظمة وسلسلة من المشاركات مع جميع أصحاب المصلحة ساعدت حكومة ليبيريا على القبول بخطة الانتقال بسلاسة. واستمرت المشاورات مع الجميع، بما في ذلك جماعات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة وممثلي النساء والأقليات في ليبيريا. وفي حين أن البعثة كانت مهتمة بإبقاء الانتقال على مساره لتحقيق أهدافه الزمنية، تم دفع حكومة ليبيريا أيضاً لترى الانتقال وكأنه من منتجاتها بحيث يمكن أن يكون للإخفاق فيه ردة فعل خطيرة على حكومة وشعب ليبيريا.

لقد كانت عملية إدارة الدعم اللوجستي في الانتقال عملية جبّارة بالنسبة للبعثة، حيث كان قد تم تحديد مهندسين باكستانيين وبنغاليين وصينيين لإعادتهم إلى الوطن في عملية التقليل التدريجي. وأصبح تقديم الدعم الهندسي للإبقاء على طرق الإمداد الرئيسية للبعثة أمراً غير ممكن بسبب الأمطار الغزيرة وسوء حالة الطرق في ليبيريا. ولجأت البعثة إلى الاستخدام المخطط للجو لتعويض الإمدادات الأكثر أهمية في بعض المواقع الرئيسية في الميدان. وأصبحت دوريات الإنذار المبكر وعمليات المسح لتقييم الحالة والإبلاغ عنها كما هي

من الموظفين الدوليين والوطنيين ومن متطوعي الأمم المتحدة. وقد تولت حكومة ليبيريا جميع المسؤوليات الأمنية ووضعت خطة وجدول زمنية محددة للانتخابات العامة الثالثة بعد انتهاء النزاع المقرر إجراؤها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

ومن المعروف جيداً أن البلدان، عند خروجها من النزاع، تشهد تطورات اجتماعية - اقتصادية وتغييرات سياسية حاسمة يُتوقع من بعثات الأمم المتحدة أن تتكيف معها للتشجيع على عمق المصالحة وتوطيد السلام في إطار السياسة الوطنية. وفي حين أن عمليات الانتقال التي تجريها الأمم المتحدة يمكن أن تكون متنوعة مثل السياقات التي تحدث فيها وتتأثر بشدة بالقرارات التي تتخذها الحكومات المضيفة، يجب أن تكون عمليات الانتقال استجابة للتغيرات الهامة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية - الاجتماعية للبلد. وقد كان انتقال البعثة يهدف لضمان الاستمرارية في خطط التنمية والأمن في ليبيريا بهدف توطيد مكاسب السلام وكفالة أن تركز الدولة تركيزاً أكبر على بناء نظام أمني شامل للمجتمع. وسترکز إحاطتي على اعتبارات تقليل حجم البعثة والمسائل المرتبطة به، وتشكيلة البعثة الحالية وولايتها وتقدم بعض التوصيات عند النظر في تقليل حجم البعثة والمسائل ذات الصلة به.

إن التوجيهات كثيرة ومتنوعة بالنسبة للاعتبارات المأخوذة في الحسبان عند تخطيط وإدارة عملية الانتقال من بعثات الأمم المتحدة المقرر تقليل حجمها بنسبة كبيرة أو سحبها أو إنهاؤها. وقد أخذ تقليل حجم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في الاعتبار عدة تحضيرات وتوجيهات للتخطيط من مقر الأمم المتحدة ومن البعثة. وهي تشمل التخطيط المبكر والمتكامل للانتقال، الذي كان مترسخاً في أذهان القيادة والموظفين الآخرين والبلد المضيف. لقد رسمت توجيهات التخطيط أهدافاً واضحة للتقليل التدريجي وأشارت إلى

السلام والتنمية اللازمة للسلام والاستقرار بعد انتهاء النزاع. ووضعت البعثة خطة للتقليص التدريجي وواصلت تنفيذ الخطة بالإغلاق الممنهج لمكاتبها الميدانية وتخفيض آثارها في العديد من المساعي. وقد كان ما أعقب ذلك من تسليم المسؤوليات الأمنية إلى حكومة ليبيريا في حزيران/يونيه ٢٠١٦، ووضع خطة انتقالية ومعايير وزيرة فريق التقييم الاستراتيجي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كله جزءاً من عملية التقليص التدريجي للبعثة.

وتجري المرحلة الانتقالية المؤدية إلى التصفية في حزيران/يونيه ٢٠١٨ مدعومة بالقرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) وبإجراءات في الميزانية لدعم هذه المساعي. وكانت العمليات مخططة بعناية تمهيداً مع دليل تصفية البعثات لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، وأبلغ بها أصحاب المصلحة وتلقى دعماً سياسياً من حكومة ليبيريا. وقد أكد استعراض تقرير فريق التقييم الاستراتيجي واعتماد القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) لاحقاً على استبقاء القدرات المتبقية للبعثة خلال الانتخابات العامة في ليبيريا عام ٢٠١٧. وقد خرج هذا القرار بولاية تشمل حماية المدنيين؛ ودعم إصلاح مؤسسات العدالة والأمن عن طريق مساعدة حكومة ليبيريا في تطوير آليات القيادة، والإدارة الداخلية، والتأهيل المهني والمساءلة للشرطة الوطنية الليبرية، مع التركيز بوجه خاص على أمن الانتخابات؛ وتعزيز وحماية ورصد حقوق الإنسان في ليبيريا؛ وحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛ ودعم قدرات الحكومة الليبرية لسدّ الثغرات الملحة في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٧.

واتبعت البعثة دائماً نهجاً استباقياً لضمان امتثال جميع المخيمات التي يتم إغلاقها لمعايير الاستدامة البيئية. وتُتخذ بشكل منتظم جميع التدابير اللازمة لتنوعية الليبريين وأعضاء المجتمع الدولي بشأن الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية. إن القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) هو آخر قرار بشأن البعثة، لأنه يحدد جدولاً زمنياً للإغلاق النهائي للبعثة.

في الحقيقة، ولا سيما في المناطق الداخلية، مشروطة بملائمة الأحوال الجوية في تلك المناطق. وأصبح توثيق الذخيرة المنتهية الصلاحية والتخلص منها وصيانة المخيمات نقطة إشكالية بسبب عدم وجود قوة عاملة مؤهلة. واضطرت البعثة إلى اللجوء لاستعارة الموظفين التقنيين المختصين بالذخائر من البعثات الشقيقة لتوثيق الذخائر قبل عمليات تناوب القوات.

واتساقاً مع متطلبات التقليص، استعانت البعثة بقدرات الموظفين الوطنيين للعمل في بعض المناطق المهمة التي تم إحلالها، بينما تم تقييم الحاجة إلى الإبقاء على موظفين دوليين مؤهلين لدعم البعثة حتى النهاية تقييماً مائلاً ومتوازناً. وواصلت البعثة الاضطلاع بتقييمات الاحتياجات من الموظفين لتحديد المهارات المطلوبة أثناء التقليص التدريجي وصولاً إلى مرحلة التصفية بغية سدّ الفجوات الحرجة في ملاك الموظفين. وقد كان بناء القدرات والإمكانات للشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية، بما في ذلك أجهزة الأمن الأخرى، أمراً مختلطاً. فهناك حوالي ٢ ٠٠٠ فرد مدرب من القوات المسلحة الليبرية، بما في ذلك فصائل المهندسين والشرطة العسكرية على التوالي، في حين أن الشرطة الوطنية الليبرية يبلغ قوامها حوالي ٥ ٠٠٠ فرد يتركزون أساساً في مونروfia. وقد كان توفير المعدات والدعم اللوجستي أمراً مرهقاً للأجهزة الأمنية، لا سيما عند نشرها خارج مونروfia. وقد بذل أفراد البعثة وسائر أعضاء المجتمع الدولي أفضل ما في وسعهم لتقديم الإرشاد والتدريب والدعم اللوجستي للأجهزة الأمنية والقوات المسلحة الليبرية حسب الاقتضاء.

وقد بدأ انتقال البعثة المؤدي إلى التقليص التدريجي للقوات العسكرية مبكراً في أعقاب إجراء أول انتخابات ناجحة بعد انتهاء النزاع في ليبيريا. وبعد ذلك، واصلت البعثة تحديد الحجم المناسب لموظفيها وتنسيق أنشطتها والتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين لتحقيق الاتساق بين حفظ السلام وبناء



تجري تقييماً مبكراً لاحتياجاتها من الموظفين لتحديد المهارات المطلوبة طوال مرحلة التصفية. ويتعين على البعثات أن تشرع في عمليات لبناء القدرات الوطنية في وقت مبكر من دورة حياة البعثة. وينبغي إعطاء الأولوية لإدارة المعلومات والسجلات في بداية البعثة، وليس خلال مرحلة التصفية فحسب. ويجب أن يشمل التوثيق عمليات لاستخلاص الدروس واستعراضات لاحقة للعمليات الانتقالية وتنفيذ الولاية - والتحديات التي ينطوي عليها ذلك - وهو مسعى يتعين أن تضطلع به البعثة المنتهية ولايتها والإدارة المعنية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر اللواء أوبا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد بارو (السنغال) (تكلم بالفرنسية):** بعد الاستماع إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية خلال هذه العملية الهامة للغاية، أود أن أشكر السيد جان - بيير لأكروا على ملاحظاته الاستهلاكية، وبوجه خاص، على قيامه بجمعنا معا حول هذه الطاولة. كما أود أن أشكر قادة القوات على مشاطرة مجلس الأمن رؤاهم للتنفيذ الفعال لولايات عمليات حفظ السلام التي يتولون مسؤوليتها، وهي المسؤولية التي أناطها بهم المجلس. كما أها كانت فرصة لهم لتزويدنا بتعقيبات حول ما يتعرضون له يوميا في مختلف مسارح العمليات.

لقد كانت هذه المناسبة ضرورية تماما لأنها تأتي في سياق الاستعراض الذي نسعى من خلاله إلى إعادة توجيه الجهود الرامية إلى تكييف عمليات حفظ السلام وولاياتها مع الحقائق الراهنة. ونعتقد أنه لا يوجد شيء أكثر فائدة للمجلس من التفاعل مع قادة قوات وعمليات حفظ السلام من أجل تحسين مراعاة التحديات والخصائص المميزة لكل مسرح عمليات. ولنتذكر أن كل عملية ذات طابع محدد.

وبالمعنى الأوسع، يشير انتقال بعثة متعددة الأبعاد وتقليصها التدريجي إلى تغييرات كبيرة في الولاية الصادرة بوجودها في بلد ما. وبينما قد يشمل الانتقال بدء الحركة وإعادة التشكيل وتقليص أو سحب بعثة للأمم المتحدة، يجب ألا تغيب الحاجة إلى التخطيط المبكر والمتكامل للانتقال عن أذهان قيادة البعثة. ويجب أن تكون اعتبارات التخطيط لمواجهة المرحلة الانتقالية شفافة ومرنة ويجب استعراضها وتعديلها بصورة منتظمة لضمان أهميتها العملية.

وسيتطلب الانتقال الناجح للأمم المتحدة قبولاً واسعاً وملكية على الصعيد الوطني ودعمًا قوياً من مجلس الأمن، وكذلك من المانحين الرئيسيين والشركاء الإقليميين.

ومن ثم، ينبغي أن يكفل إعداد التوجيهات المتعلقة بالتخطيط مشاركة جميع الشركاء المعنيين وأن ينطوي على إجراء مشاورات رفيعة المستوى في مقر الأمم المتحدة، وذلك بالتشاور على نطاق أوسع مع الجهات الفاعلة الوطنية، بما فيها الأطراف السياسية الرئيسية وممثلو الأقليات ومنظمات المجتمع المدني والقيادات النسائية ووسائل الإعلام. ويجب أن يراعي التقييم الاستراتيجي للبعثات الميدانية الحاجة إلى موازنة القوات الأمنية اللازمة لتأمين أصول الأمم المتحدة وموظفيها في خضم الانسحاب التدريجي للبعثات وإغلاقها.

وأود أن أقدم بضع توصيات. ينبغي أن تكون اعتبارات التخطيط التي تتناول مرحلة الانتقال واضحة ومرنة. ويتعين التخطيط للانسحاب التدريجي للبعثات باستخدام نهج متدرج، يراعي ضرورة الإبقاء على قوة ذات قوام معقول وما يكفي من الأفراد لحين الانتهاء من تصفية البعثة. وينبغي للمقر أن يعتمد استراتيجيات تحد من الأثر السلبي لخفض وسحب أصول البعثة في الميدان. ويتعين التخطيط لاستراتيجية تصفية أي بعثة بعناية والإعلام بها وأن تحظى بدعم سياسي من جانب كل من قيادة البعثة والبلد المضيف. وينبغي للبعثات أن



لقد أشار الفريق كيتا آنفا إلى أن طائرات عمودية هجومية قد استُخدمت لأول مرة لإبطاء زحف الجماعات المسلحة. وسؤالي الأول هو عن الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ قرار كهذا. وأود أن أذكر المجلس بأن هذا القرار كان شجاعا للغاية كما أنه لم يسبق له مثيل. ثانيا، أود أن أعرف ما إذا كان يعتقد أن استخدام هذه الأنواع من العتاد الجوي يمكن أن يؤدي دورا حاسما في تنفيذ الولايات، لا سيما في سياق حماية المدنيين.

وفي ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فقد دُعيت الوحدة السنغالية إلى التدخل في ليبيريا فيما كانت تخدم في بعثة الأمم المتحدة في مالي. وأظهرت التجربة التي عايشناها في سحب عتاد من الخدمة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ونقله إلى بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى أن هذا النوع من العمليات يتطلب التخطيط الجيد والتنسيق بين البعثتين والأمانة العامة. وأود أن أسأل اللواء صالحو زاواي أوبا عن الترتيبات المُتخذة لاستقبال هذه الوحدة وإدماجها في العمليات.

وبخصوص عمليات الانتقال واستراتيجيات الخروج للبعثات، فقد رأينا أن ذلك مسعى في غاية الصعوبة حيث يتطلب تخطيطا مبكرا يراعي الظروف على أرض الواقع والأهداف المنشودة من إنهاء عملية حفظ السلام ويحدد متطلبات تحول البعثة إلى مكتب متكامل لبناء السلام أو أي ترتيب آخر. ومن هذا المنظور، فإن المرحلة الانتقالية في ليبيريا، التي ستسير وفقا لخطة لبناء السلام وُضعت كجزء من الانسحاب التدريجي المزمع للبعثة، قد تصبح معيارا يتعين على البعثات الأخرى أن تناضل لمواكبته. وأود أن أستمع إلى آراء قائد قوة بعثة ليبيريا حول تجربته في وضع الخطط والاستراتيجيات بخصوص الانسحاب المنظم للبعثة وخروجها دون المساس بالجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في السلام والاستقرار.

وتكتسي هذه الجلسة أهمية خاصة لوفدي لأن بلدي، السنغال، مشارك في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وذلك بما مجموعه ١ ٥١٣ فردا وفرقة عمل تتألف من كتيبة مشاة ووحدة طائرات هليكوبتر تكتيكية. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧، سيزيد عدد القوات المنشورة إلى ٢ ٢٥٣. وسيجري استدعاء وحدة الطائرات العمودية للتدخل في ليبيريا إذا دعت الحاجة.

ونود أن نكرر مرة أخرى الإعراب عن الامتنان لقادة القوات على العمل الممتاز الذي أنجزوه، وذلك في أغلب الأحيان في ظل حالات معقدة وصعبة، في تنفيذ ولايات مجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، أثنى على قادة قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على إحاطاتهم الإعلامية الهامة، التي سلطت الضوء على التحديات السياسية والأمنية واستراتيجية التي تواجهها بعثاتنا. وسيتوقف التصدي الفعال لهذه التحديات بلا شك على فعالية بعثاتنا وصورة منظمنا ومصادقيتها.

أما وقد قلت هذا، أود الآن أن أطرح بضعة أسئلة على قادة القوات.

بخصوص بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أولا أن أعرب عن خالص تعازينا للفريق بالا كيتا في وفاة جنود من كمبوديا والمغرب في اشتباكات وقعت خلال الأسابيع القليلة الماضية. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحنا إزاء الروح المهنية التي أثبتتها الفريق كيتا في الاضطلاع بمهمته. وبالإضافة إلى ذلك، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للشاء على الجنديين التشاديين اللذين سقطا في مالي تحت راية بعثة الأمم المتحدة. ولذلك، نعرب عن تعازينا القلبية لتشاد.

للولاية، الذي يتوقع أيضا استخدام قوات ومعدات من بعثات أخرى في المنطقة، سوف يوفر المرونة الكافية وأن البعثة سوف تتمكن في الأشهر القادمة من تحسين أدائها، ومن ثم تعزيز قدرتها على التنقل وفعاليتها.

إن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مثال آخر على التحديات المختلفة والتهديدات غير المتناظرة التي تواجه بعثات السلام اليوم. ونحن نشيد بالموقف القوي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي منعت الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى من توسيع نطاق سيطرتها على مساحات كبيرة من البلد. مع ذلك، فمن المؤسف للغاية أن البعثة في الأسابيع الأخيرة كانت هدفا لهجوم قاتل أسفر عن مقتل خمسة من حفظة السلام وجرح عدة أشخاص آخرين. ونكرر تعازينا القلبية إلى أسر الضحايا في كمبوديا والمغرب. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازي للضحايا الذين سقطوا مؤخرا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وعلى الجانب الإيجابي، أود أن أؤكد دعم بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تقدم إسهامات حاسمة في استعادة الوثام الوطني. إن إشراك الجهات الفاعلة الإقليمية ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر أساسي لإنشاء عملية سياسية فعالة وناجحة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون للاتحاد الأوروبي دور رئيسي في تكملة الجهود المبذولة على أرض الواقع من جانب الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

ونعتقد أيضا أن إطار العمل المشترك بين المجتمع الدولي وجمهورية أفريقيا الوسطى يثبت أنه أداة قيمة للتعاون ومثال واضح على الكيفية التي يمكن بها ربط ولاية البعثة بالعملية السياسية بغية تعزيز الملكية المحلية لعملية الاستقرار والحيلولة دون الاعتماد على البعثة.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وكيل الأمين العام لأكروا وقادة القوات على إحاطاتهم الإعلامية. فهم يقدمون إسهاما قيما في المناقشة الجارية بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام.

في عالم تتزايد فيه التحديات الأمنية العالمية زيادة هائلة، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأن حفظ السلام ينبغي أن يظل أداة حاسمة لصون السلام والأمن. ونحن نؤمن بذلك إيمانا راسخا، حيث أننا أكبر بلد مساهم بقوات من بين مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ونواصل جهودنا في هذا المجال. ولكن الموارد محدودة وينبغي استخدامها بطريقة فعالة من حيث التكلفة. ونحن بحاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولاً وينبغي وضع تعريف أوسع نطاقاً لعمليات السلام، يشمل الوقاية وبناء السلام والحفاظ على السلام، وذلك في متوالية للسلام يجب أن يكون هدفنا الرئيسي فيها هو البحث عن حلول سياسية.

ومن ثم، ينبغي استعراض بعثات حفظ السلام بانتظام لتقييم فعاليتها وتقيدتها بولاياتها، فضلا عن ضرورة إجراء تعديلات لمعالجة الأوضاع المتغيرة على أرض الواقع. ومن شأن ذلك أن يجعل تحديد الثغرات المحتملة، ومن ثم سدها أمرا ممكنا.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان تلقي إحاطات إعلامية وتقييمات من قادة القوات، وإجراء مناقشات معمقة بشأن الخيارات الممكنة.

بعد الاستماع إلى قائد القوة اليوم، نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. نحن نتفق في الرأي مع الجنرال موبيسيلو مغويي أن خطر اشتعال الوضع في جميع أنحاء البلد يتطلب أن تكون بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر قدرة على التنقل لضمان حماية المدنيين في العديد من المقاطعات ومساعدة الحكومة في التحضير للانتخابات. وفي هذا السياق، فإن المرونة أمر أساسي. ونحن واثقون من أن التجديد الأخير

مع قادة القوات. وأتقدم بجزيل الشكر إليهم وإلى جان بيير لأكروا على إحاطته الإعلامية.

غدا يوافق اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، لذلك أود أن أبدأ بتوجيه التحية إلى جميع قادة قواتنا على شجاعتهم، وخدمتهم وقيادتهم، ولجميع الرجال والنساء الذين يعملون دعماً لعمليات الأمم المتحدة للسلام في جميع أنحاء العالم. إن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة هم من يحول كلمات مجلس الأمن إلى عمل في العالم الحقيقي. إنهم على الخط الأمامي. بمعنى الكلمة لتحقيق السلام والأمن في العالم، ويعملون في بعض من أصعب البيئات التي يمكن تصورها، وأحياناً يعرضون حياتهم للخطر من أجل حماية أضعف الناس في العالم. ومن المؤسف، أن التفاني والتصميم يتطلب أحياناً التضحية بالنفس كما فعل اثنان من حفظة السلام من تشاد أمس في مالي. إننا نحبي شجاعتهم وتضحيتهما بنفسيهما.

ينبغي لنا أن نشعر بالفخر لما يقدمه جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من خدمات. إن نشر حفظة السلام هو حقاً أحد أعظم إنجازات الأمم المتحدة على مدى تاريخها البالغ ٧٢ عاماً ولكنه، شأن بقية الأمم المتحدة، بحاجة إلى الإصلاح. ينبغي لحفظ السلام أن يتطور بمرور الزمن ويحتاج إلى تحديث. هناك دائماً المزيد مما يمكن القيام به لجعل حفظ السلام للأمم المتحدة أكثر كفاءة وأكثر فعالية - تحسين تخطيط البعثات والمزيد من التعهدات بتقديم قوات وقدرات وأداء أقوى للبعثات، ليس من حيث تقليل جميع ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين وصولاً إلى صفر فحسب، ولكن أيضاً فيما يخص جوانب الأداء الأخرى.

وقد سمعنا بعد ظهر اليوم عن العديد من التحديات التي تواجه بعثات حفظ السلام، خاصة تلك التي تعمل في بيئات شديدة الخطر. وسمعنا كيف تقوم البعثات بتغيير سبل عملها ووسائلها وغاياتها. وسؤالي الأساسي هو ما إذا كان ذلك

وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فإن منطقة عملها تتسم بمخاطر كبيرة ووجود جهات فاعلة من غير الدول يمكن أن يؤدي تصعيد غير مقصود نتيجة اشتباكات عرضية بين الأطراف. ولصالح الدبلوماسية الوقائية، فمن المستصوب للقوة تعزيز آليات التنسيق مع الطرفين، في اتباع لنموذج في ذات المنطقة تنتهجه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وآلية التنسيق الثلاثية الرائعة التي تستخدمها. لقد أظهرت الآلية مدى أهمية تنسيق مهمة الاتصال لبعثة حفظ سلام للحفاظ على الاستقرار ونزع فتيل التوتر ومنع تصعيد الحوادث.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بعد ١٤ سنة تقريباً يقر الجميع بقصة النجاح وراء عملية حفظ السلام هذه. وعلى مر السنين، ساعد وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد على إعادة بناء ما دمرته حرب أهلية مدمرة، مما أفضى إلى تولي السلطات الليبرية المسؤولية الكاملة عن أمنها. وفي الوقت نفسه، تجسد حالة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا نهجاً مرناً حديثاً لحفظ السلام، يستند إلى منهجية تدريبية في إدارة القوات وقوات الشرطة في بلد ما، وإلى آلية مناسبة للتكامل مع عمليات إقليمية أخرى لحفظ السلام، فضلاً عن التنسيق مع بعد بناء السلام - بغية ضمان انسحاب منظم في آذار/مارس ٢٠١٨. وأي انسحاب مبكر قد يؤدي إلى نتائج عكسية. ومن ثم، يجب أن يكون الصبر الاستراتيجي في صميم تقييمنا. أخيراً، أود أن أشكر الرئاسة على فرصة الاستماع إلى قادة القوات والدخول معهم في حوار مثمر. ونحن على استعداد لمواصلة مناقشة بعثات السلام مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بهدف مشترك يتمثل في بلوغ بعثات سلام أذكى تكون فعالة وخاضعة للمساءلة قدر الإمكان.

**السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**  
أشكركم، سيدي، على إتاحة فرصة هذه المناقشة التفاعلية

ولدي أيضا سؤال لقائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعقيا على ملاحظاته. ماذا يفعل كقائد قوة وماذا يفعل زملاؤه لضمان أن جميع أفراد القوات الخاضعة لقيادتهم لديهم نفس الفهم للمبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما في ذلك ما يتعلق بمتى يكون استخدام القوة ضروريا ومناسبا؟

وبالمثل، كان من المثير للاهتمام سماع النقاط التي طرحها قائد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن كيف تتسبب زيادة البيروقراطية في بطء اتخاذ القرارات وزيادة صعوبة جعل نهج حفظ السلام الأكثر استراتيجية وقوة فعالة. وأود الاستماع إلى أفكار أخرى فيما يتعلق بكيف يمكننا التخلص من البيروقراطية بشكل أعم، وأخيرا، ما الذي نستطيع القيام به كذلك لمواصلة رفع أداء فرادى البعثات والمساءلة بين كل بعثة ومجلس الأمن.

وفي الختام، أود التأكيد مرة أخرى على أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في رأينا، هي الجوهر في تاج المنظمة. وهي العامل الهام الفريد في الأمم المتحدة، وإنني أشجع المعنيين كافة، بمن فيهم جميعنا، على أن نحافظ على مستوى طموحنا بغية كفالة أن تكون سرعة التغيير كافية من أجل السماح بتحديث عمليات حفظ السلام والقيام بعملها في القرن الحادي والعشرين على نحو أكثر فعالية وكفاءة من ذي قبل، بحيث تتمكن حقا من حماية الناس الذين يحتاجون إلى الحماية.

**السيد سكاو (السويد)** (تكلم بالإنكليزية): وأنا أيضا أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على ملاحظاتهم الثاقبة. وعلى غرار ماثيو رايكروفت، أود أن أبدأ ببيان بالإشادة بالرجال والنساء الشجعان الذين يعملون في خدمة الأمم المتحدة، والذين يضعون أنفسهم يوميا في بعض السياقات الأكثر صعوبة وخطورة في العالم. إننا نقدر

التغيير يحدث بالسرعة الكافية لمواكبة التغيرات العالمية. وأود أن أبين السؤال بثلاثة شواغل أكثر تحديدا.

تتعلق نقطتي الأولى باستخدام الاستخبارات والتكنولوجيا في حفظ السلام. يدور الكثير من النقاش بشأن هذا الموضوع هنا في نيويورك. لقد دعت الدول الأعضاء مؤخرا إلى زيادة استخدام الاستخبارات في بعثات حفظ السلام، وهو جزء مما نرى أنه التحديث اللازم لحفظ السلام. سيكون من المفيد سماع آراء قادة القوات بشأن هذه المسألة وما أحرز من تقدم في تحسين الوعي بالأوضاع السائدة في بعثاتهم.

وتتعلق نقطتي الثانية ببدور المرأة في حفظ السلام. خلال اجتماع عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة على مستوى وزراء الدفاع في لندن، التزم العديد من الدول الأعضاء بزيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام، وتحديدًا من خلال نشر مزيد من المراقبات العسكرية. وبصورة جماعية، لا نزال بعيدين كثيرا عن الوفاء بالالتزام بمضاعفة عدد النساء في عمليات حفظ السلام بحلول عام ٢٠٢٠، وسيكون من المفيد جدا الاستماع إلى اقتراحات من قادة القوة حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك الهدف الطموح جدا.

أخيرا، وربما الأهم، سوف أوجه مجموعة من الأسئلة بشأن الكيفية التي يمكننا بها التأكد من أن البعثات أصبحت حقا أكثر كفاءة وفعالية. كيف يمكننا جلب الأشخاص المناسبين ذوي المهارات المناسبة، والمعدات المناسبة والتدريب المناسب إلى المكان المناسب في الوقت المناسب؟ إننا نقوم بالكثير من خلال الاجتماعات الوزارية لعمليات حفظ السلام ومؤتمرات تشكيل القوات من أجل زيادة مجمع حفظة السلام المتاح وبالتالي بمحمل القدرات المتاحة. ما الفرق الذي يعتقد قادة القوات أن تلك الجهود أحدثته حتى الآن؟ هل نقوم جماعيا بتوليد القدرات التي يحتاجونها؟ هل يصلهم حفظة السلام بسرعة أكبر من ذي قبل؟

الانخراط في العمل مع المجتمعات المحلية. وبغية تحقيق ذلك، نحتاج أيضا إلى تمكين الميدان، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية وزيادة تفويض السلطة، ولكن أيضا عن طريق كفاءة تعيين المرشحين الذين يتحلون بأعلى مستوى من الكفاءة كي يقودوا بعثات الأمم المتحدة تلك في الميدان.

ومن الضروري دعم احتياجات بناء القدرات وتحسين الإبلاغ عن المحاذير التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات. ويتعين على جميع حفظة السلام، وكذلك البلدان المساهمة بقوات، أن يكونوا مستعدين ومدربين ومجهزين جيدا كي يتصدوا للتحديات التي ستواجههم في الميدان.

وهناك صلة متلازمة بين الأمن وحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام موحدة بغية تحسين نوعيتها وفعاليتها، لا سيما في تعزيز حقوق المدنيين وحمايتهم. ويجب أن يشكل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها نهجا للبعثات بأكملها. علاوة على ذلك، عندما يجري تطبيق المنظور الجنساني منذ بداية البعثة، فإنه يؤدي إلى زيادة الفعالية التشغيلية، وتحسين الوعي بالأوضاع، وزيادة أمن قواتنا. وينبغي لجميع البعثات أن تواصل تقديم التقارير عن كيفية إدراج الاعتبارات الجنسانية في جميع العمليات.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى بعض النقاط التي أثارها مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم.

أولا، في ما يتعلق بالخفض التدريجي، ينبغي للاستراتيجيات السياسية ذات الركائز المشتركة، التي ورد ذكرها، أن ترسي الأساس اللازم لنجاح عمليات خفض التدريجي. وتبين لنا التجربة أن هناك مجالا للتحسين في كيفية تعامل الأمم المتحدة مع المراحل الانتقالية. وينبغي تحليل استراتيجيات الخروج والمراحل الانتقالية لعمليات حفظ السلام والتخطيط لها في مرحلة مبكرة، بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. والتوقعات الواقعية بشأن ما يمكن تحقيقه في أعقاب

التزامهم الذي أنقذ عددا لا يحصى من الأرواح على مدى السنوات السبعين الماضية.

إن الإحاطات الإعلامية اليوم تتيح فرصة مناسبة لمناقشة التحديات التشغيلية في مجال حفظ السلام، لا سيما في ضوء الاستعراض الجاري لهيكل السلام والأمن في الأمم المتحدة. ونحن نرحب بمجهود الأمين العام الآيلة إلى تنفيذ نهج أكثر شمولاً من أجل الحفاظ على السلام. وهذا العمل يستحق دعمنا الكامل. ونشجع الأمين العام على أن يكون جريئاً في توصياته. والمفهوم الأوسع نطاقاً الذي يتمثل في إعطاء الأولوية للسياسات هو مفهوم هام من أجل كفاءة فعالية عمليات السلام وتنفيذ ولايات حفظ السلام بنجاح. وبما أن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا على أساس الحلول السياسية، فإن بناء الاستراتيجيات السياسية يجب أن يشمل جميع ركائز منظومة الأمم المتحدة. وتمثل العناصر العسكرية جزءاً هاماً من هذه الاستراتيجيات المتكاملة. وينبغي للأهداف الواضحة والقابلة للقياس المصحوبة بمؤشرات المتابعة والإبلاغ في مجلس الأمن أن توفر التخطيط والقيادة للبعثات المتكاملة.

ولقد ألفت الإحاطات الإعلامية التي جرى تقديمها اليوم الضوء على التحديات المتنوعة التي تواجه مختلف البعثات، وأشارت أيضا إلى ضرورة وضع نهج محدد السياق لتشكيل جميع البعثات. ويتعين دعم هذا العمل بتحليل عالي الجودة عن التراجع، بما في ذلك من خلال الاستخبارات والتحليلات المشتركة التي تعدّها منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

وتبين التجربة أن الاتفاق على ولايات أكثر مرونة وواقعية وملاءمة للسياق سيزيد من فرص تحقيق نتائج ناجحة. وفي إطار الولايات، ينبغي ترتيب المهام حسب الأولوية وتعديلها بمرور الوقت، ونحن نشجع الجهود الرامية إلى تعزيز المرونة والقدرة على تصحيح المسار، بما في ذلك من خلال إسهامات صريحة على نطاق المنظومة، وتعزيز القدرة على



جدا لما يقومون به كل يوم في خدمة الأمم المتحدة لحماية أضعف الناس في العالم، وإننا نعلم أنهم في الخطوط الأمامية إلى جانب القوات التي تأتمر بإمرهم.

لقد ضحّى بعض الجنود في تلك القوات، كما ذكر العديد من الزملاء، بأعلى ما عندهم، وأود أن أتقدم بأحر التعازي تجاه وفاة حفظة للسلام في هذا الشهر تابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك تجاه وفاة تسعة آخرين من حفظة السلام في العام الماضي.

ونحن ندرك أن قيادة قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة مهمة صعبة للغاية. فقادة القوات يعملون في بيئات متزايدة الخطورة، وأحيانا نتيجة التزام تعوزه الحماسة من جانب القادة السياسيين بالاتفاقات التي أفضت إلى نشرهم. كذلك أصبحت ولايات مجلس الأمن أكثر تعقيدا، وباتت مربكة في بعض الأماكن على نحو لا يمكن إنكاره. لذا، من المهم جدا لنا أن نصغي اليوم إلى أفكارهم الفاقية بشأن التحديات التي يواجهونها.

وثمة تحد ذو أهمية خاصة بالنسبة إلينا هو الأداء والمساءلة. ولقادة القوات أشد تأثير مباشر على حفظة السلام التابعين لنا في الميدان، ونحن نعول على قيادتهم كخط أول للمساءلة تجاه تصرف القوات والشرطة العاملة تحت قيادتهم. وهذا يصح بصفة خاصة في ما يتعلق بالانتهاك والاستغلال الجنسين. وإننا جميعا ندين هذه التجاوزات وندعو إلى عدم التسامح إزاءها على الإطلاق، وهم الذين يمكنهم أن يكفلوا مباشرة عدم ارتكاب هذه الجرائم تحت نظرهم. وهم لديهم أيضا أوضح رؤية حول أداء حفظة السلام. وإذا صادفوا مشاكل في الأداء، فنحن بحاجة إلى معرفة ذلك. وإذا ساعدونا على تحديد المشاكل، فيمكننا أن نساعدهم على التصدي لها.

الخفض التدريجي مباشرة يجب أن تقترن بالتزامات واضحة من الحكومة بغية مواصلة الإصلاحات الهيكلية الرئيسية. ونتساءل، على سبيل المثال، عما إذا كانت الأمم المتحدة، من خلال أفقرتها القطرية، مزودة بالمعدات والموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الطموحة لبناء السلام في ليبيريا. وبصفتي رئيسا للجنة بناء السلام، نرى أن اللجنة تضطلع بدور هام في الرصد والمتابعة بحيث يتسنى للمجتمع الدولي أن يوفر الدعم اللازم لتنفيذ خطة بناء السلام في هذه المرحلة الانتقالية الهامة في ليبيريا.

ثانيا، إذا أريد لحفظ السلام أن يكون قويا، فلا بد للولايات أن تحظى بالقدرات الكافية من أجل أن تحقق البعثات أهدافها. وسوف يتطلب الموقف القوي أيضا مرونة للتكيف مع الظروف المتغيرة. وطائرات الهليكوبتر والاستخبارات وقوات الرد السريع، وكذلك التدريب السليم للقوات، أمور رئيسية في هذا الصدد. وبالإضافة إلى الموارد العسكرية والشرطية، من الضروري تحصيل خبرة أساسية في مجال حقوق الإنسان. ونحن بحاجة إلى النظر في الأهداف القصيرة الأجل في ما يتصل بالعواقب الطويلة الأمد عند وضع استراتيجيات لحماية المدنيين. والمشاركة المحلية هي أيضا ضرورية لفهم ديناميات النزاع، والسماح للبعثة بالتفكير مليا في الخيارات المتاحة لها.

وفي الختام، إن حفظ السلام هو أداة أساسية وفريدة، ووفقا لكثير من التقييمات، هو أداة ناجحة ضمن عمل الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن. وإنه مع ذلك ضروري لأنه يتطور مع تطور طبيعة التحديات التي نواجهها اليوم. وبينما ندعم هذا التطور، يجب ألا نتغاضى في التزامنا عن أولئك الذين يخدمون وأولئك الذين نسعى إلى حمايتهم.

**السيدة سيسن** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الفريق مغويي، واللواء مينون، والفريق كيتا، واللواء أوبا على إحاطتهم الإعلامية بعد ظهر هذا اليوم، وعلى الالتزام الذي أبدوه تجاه مثل المنظمة. ونحن أيضا ممتنون



المحاذير الوطنية. ماذا يمكننا أن نفعل لكفالة اتخاذ الإجراءات بسرعة عندما تقتضي الحالة ذلك؟

وهذا التعليق موجه للواء مينون. نعلم أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قد واجهت عددا من التحديات الخطيرة منذ إنشائها عام ١٩٧٤. وفي السنوات الأخيرة، نشأت تلك التحديات جراء تغير منطقة عملياتها بصورة كبيرة. لقد عملت البعثة بشكل دؤوب مع الطرفين وحشدت دعم المجلس لإجراء تحديثات كبيرة لمعداتا وحماية القوة، وكذلك للتخطيط لعودة ناجحة إلى الجانب السوري من المنطقة الفاصلة. ونشيد بالعمل الذي اضطلع به اللواء لتنفيذ تلك الاستراتيجية الصعبة والتخطيط بتفان لمستقبل القوة. هل لنا الحصول على المزيد من التفاصيل عن كيفية معالجة شواغل القوة المتعلقة بالحماية، مع كفالة أن تفي البعثة بولايتها؟ هل هناك أي تكنولوجيات محددة يمكن أن تكون مفيدة في البيئة الفريدة التي تعمل فيها البعثة؟

وفيما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمها اللواء أوبا، فقد شهدنا مدى صعوبة تخفيض قوام بعثات حفظ السلام. لقد شهدت قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خفضا كبيرا منذ اتخاذ القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ولم يعد يفصلنا عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٧ سوى ستة أشهر. كيف يجري إعداد ما تبقى من القوة للقيام بدور مساند لتوفير الأمن أثناء الانتخابات؟ وأخيرا، وإذ نواصل استعراض عمليات حفظ السلام، نتوقع أن نشهد تخفيضات في بعثات أخرى. ما هي الدروس المستفادة من تخفيض قوام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التي يمكن تطبيقها بصورة مفيدة في البعثات الأخرى؟

**السيد وو هايتاو (الصين)** (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام لاكروا وقادة قوات البعثات الأربعة على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

من الأفضل أن يعلم مجلس الأمن في مرحلة مبكرة بالمسائل من قادة بعثاتنا لحفظ السلام، بدلا من أن يضطر إلى مواجهة عواقبها لاحقا. إن تقارير الأداء الموحدة والموضوعية ستساعدنا إلى حد كبير، ونشجع قادة البعثات على الاستفادة الفعالة من النظم القائمة لرصد الأداء وتوثيقه وتبني النظم قيد التطوير.

وأود الآن أن أتطرق إلى فرادى الإحاطات الإعلامية.

أولا، أشكر الفريق كيتا على إحاطته الإعلامية بشأن حفظ السلام بصورة فعالة. وأثني عليه لما أبداه من استعداد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للمخاطرة والعمل بصورة حاسمة ضد الجماعات المسلحة؛ ودعمها للحكومة؛ والاستباقية في حماية المدنيين وتوفير الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن استجابة البعثة القوية والاستباقية في بومباري تشكل مثالا يحتذى لجميع بعثات حفظ السلام. بيد أن التهديدات لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تتطور بسرعة وتتطلب استجابة فورية. ولذلك أود أن أسأل: هل يمكن القول بأن هناك ما يكفي من المرونة لتحديد الاحتياجات التشغيلية في إطار الولاية؟

التعليق التالي موجه للفريق مغويي. في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هو الحال مع جميع بعثات حفظ السلام، يجب علينا أن ننظر في سبل تحسين أداء البعثة، بما في ذلك من خلال تحرير قوة لواء التدخل حتى تكون أكثر قدرة على التنقل، ومن خلال بناء قدرات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي تخدم فيها. وضمان المساءلة عن ضعف الأداء والسلوك والانضباط يظل أولوية بالنسبة للولايات المتحدة. فيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ذكر الفريق مغويي صعوبة نقل القوات بسرعة، بالنظر إلى

الرامية إلى تعزيز الحلول السياسية للقضايا الإقليمية الساخنة. وينبغي لعمليات حفظ السلام تحقيق التآزر والتنسيق فيما بينها لتهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حلول سياسية للقضايا الساخنة. ثالثاً، من الأهمية بمكان تحسين ولايات عمليات حفظ السلام، وجعلها واقعية وقابلة للتنفيذ. وفي السنوات الأخيرة،

أصبحت حماية المدنيين إحدى ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة. ويجب أن يستند تنفيذ تلك الولاية إلى احترام ملكية البلد المضيف ويجب أن يوضح نطاق التنفيذ وشروطه ومرجعياته، بحيث تكون تكملة مفيدة لإجراءات البلد المضيف. ونظراً لمحدودية الموارد المادية، على مستوى التنفيذ والسياسة، علينا وضع قواعد محددة تنظم حماية المدنيين.

رابعاً، يجب ضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية والتعمير. يجب أن تدخل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعديلات في الوقت المناسب على ولايات البعثات وحجمها، في ضوء الظروف المحددة والتطورات في الحالة على أرض الواقع. وينبغي تعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة مثل البلدان في المناطق المعنية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويجب أن تبذل عمليات حفظ السلام أيضاً الجهود لتلبية احتياجات البلد المضيف، وتقديم الدعم الملزم للمساعدة في بناء القدرات الأمنية ومساعدة البلد المضيف في تحقيق التنمية المعتمدة على الذات. في مرحلة مبكرة

هناك ٩ بعثات من أصل ١٦ بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام منتشرة في أفريقيا. وأكبر ١٢ دولة من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة من البلدان الأفريقية. وعليه فإن تعزيز الاتصال والتنسيق مع البلدان الأفريقية في ميدان حفظ السلام من الأمور الضرورية من أجل تحسين فعالية عمليات حفظ السلام. وتؤيد الصين الأمم المتحدة في الاستماع بعناية إلى آراء البلدان الأفريقية في مجال عمليات حفظ السلام واقتراحاتها

تود الصين أن تشيد بقيادة القوات وحفظه السلام في كافة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الخدمة الفعلية على شجاعتها وتفانيها على نحو استثنائي. ونعرب أيضاً عن تعازينا لأسر جميع حفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم أثناء أداء الواجب.

تشهد الحالة الدولية الراهنة تغييراً عميقاً. وتواجه عمليات حفظ السلام بيئات وولايات متزايدة التعقيد، ونحن نواجه تحديات خطيرة في تنفيذ عمليات حفظ السلام بفعالية. ويمكن الإحاطات الإعلامية الزاخرة بالمعلومات مجلس الأمن من الفهم الواسع النطاق لعمليات حفظ السلام في الميدان والجهود التي يبذلها حفظة السلام لتنفيذ ولاياتهم. أود أن أدلي بالنقاط الأربع التالية رداً على الإحاطات الإعلامية التي قدمها قادة القوات.

أولاً، إن المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام لا تزال بالغة الأهمية للاسترشاد بها في السياق الجديد. إن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وموافقة البلد المضيف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولايات، تشكل الثوابت الأساسية لعمليات حفظ السلام. وهذه العمليات ينبغي أن تتناول على نحو سليم العلاقات مع البلد المضيف واحترام سيادته والإصغاء إلى آرائه ومقترحاته. وتمشيا مع رغبات البلد المضيف، ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج بصورة ملائمة مسائل استراتيجية خروج بعثات حفظ السلام.

ثانياً، إن عمليات حفظ السلام مكلفة بالمضي قدماً بشكل استباقي بعملية البحث عن حلول سياسية للقضايا الإقليمية الساخنة. وبعض هذه القضايا مستمرة ودامت طويلاً وتؤدي إلى التدهور المطرد للحالة الأمنية في المنطقة المعنية وفي بعض مناطق البعثات، إذا لم يكن هناك سلام للحفاظ عليه. وقد كان لذلك خطر جسيم وسلي على إنجاز المهام والمسؤوليات الأخرى لحفظ السلام. ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي التحلي بقدر أكبر من الاستعجال ومضاعفة جهوده

ثانياً، وضع استراتيجية خروج للبعثات بمحددات واضحة وفقاً لإطار زمني محدد يُراجع دورياً وبما يتيح لمجلس الأمن ضبط الولاية وتطويرها وفقاً للاحتياجات الميدانية، وليس وفقاً لخطة تخفيض للنفقات معدة سلفاً.

ثالثاً، إنشاء شراكة استراتيجية مع الدول المضيفة تركز على الملكية الوطنية لجهود الحوار والمصالحة وبناء الثقة، وهو ما من شأنه المساهمة في نجاح مهام البعثات وعدم تعرضها لعوائق تحد من تأثيرها.

رابعاً، التركيز على بناء القدرات الأمنية الوطنية لتمكين الدولة من تولي مسؤولياتها في حماية المدنيين وبحيث لا تخلق ثقافة الاعتماد الكلي من قبل الدولة المضيفة على البعثة مما يصعب من إنهاء ولايتها في المستقبل.

خامساً، إيجاد منظومة متكاملة في الأمم المتحدة للتقييم المتعدد الأبعاد، تأخذ في الاعتبار فعالية منظومة السلم والأمن في الأمم المتحدة ككل وبما يضمن تكامل أدوار مختلف الأجهزة والبرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة وتلك الدولية، وذلك وفقاً لرؤية شاملة لتحقيق جهود استدامة السلام ومعالجة جذور النزاعات.

سادساً، تفعيل الشراكة بين الأمانة العامة والدول المساهمة بقوات في تنفيذ سياسة عدم التسامح في مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام، وذلك وفقاً للإطار العام الذي أقرته الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٧٨/٧١ المتخذ في ١٠ آذار/مارس.

وأنتهز هذه المناسبة لأؤكد دعم مصر الكامل لعمليات حفظ السلام، وهو ما يعكسه حرصنا على المشاركة بوحدة في أصعب البعثات التابعة للأمم المتحدة وعلى رأسها بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، مع اعتمادنا أعلى معايير التدريب ما قبل النشر وتوفير المعدات اللازمة لتنفيذ المهام الدقيقة المطلوب تنفيذها.

وشواغلها. والصين تدعم بقوة بناء القدرات الأفريقية لحفظ السلام.

لقد كانت الصين دائماً مؤيداً قوياً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومشاركاً نشطاً فيها. إنها أكبر بلد مساهم بقوات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وثاني أكبر مساهم في ميزانية حفظ السلام.

وتنفذ الصين بصورة كاملة الالتزامات التي أعلنها القادة الصينيون بشأن دعمنا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وستزيد اتصالاتنا مع قادة القوات في الميدان، ونحن مستعدون للانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى في الجهود الرامية إلى تحسين عمليات حفظ السلام.

**السيد قنديل (مصر):** أتوجه بالشكر إلى السيد جان بيير - لاکروا، وكيل الأمين العام لحفظ السلام، وكذلك إلى قادة القوات على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. وأعرب لهم عن بالغ تقديرنا للجهود والتضحيات التي يقدمونها من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق الاستقرار في مناطق النزاع.

لقد شهدت الأمم المتحدة على مدار العامين الماضيين عملية تطوير كاملة لهيكل السلم والأمن، كانت ركيزتها الأساسية استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فالبيئة الأمنية المتغيرة وطبيعة النزاعات المعقدة باتت تحتّم علينا تطوير ولايات عمليات حفظ السلام وتزويد القوات بالإمكانيات اللازمة لمواجهة التحديات الناشئة. ومن ثم، يتعين علينا النظر إلى عمليات حفظ السلام في إطار مفهوم تواصل الاستجابة لحالات النزاع، بحيث تنطوي ولايات تلك العمليات على مقاربات سياسية وبرامجية وعملياتية متكاملة يمكن إجمالها في النقاط الست التالية:

أولاً، عدم تحميل بعثات حفظ السلام بأعباء غير واقعية أو تكليفها بمهام تتجاوز إمكانياتها ولا تأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي والمادي على الأرض.

واليوم، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية تشكل الركيزة لعملهم اليومي.

أولاً، نحن نعي سلاسة سير عملياتهم العسكرية، سواء أثناء مرحلة التدريب السابق للنشر أو مرحلة النشر، وبطبيعة الحال، أثناء مرحلة الانسحاب. وهذا الأمر لن يكون ممكناً دون التخطيط المتكامل في نيويورك بين جميع الأطراف الفاعلة في مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، وكذلك الدول المضيفة. وهذا التخطيط المتكامل يجب أيضاً أن يستمر في موقع الأنشطة من خلال تنسيق العمل بين جميع العناصر. وهذا هو مفتاح نجاحهم.

ثانياً، أود أيضاً أن أشدد على أهمية تزويدهم بالوسائل اللازمة لتنفيذ مهمتهم. وهذه هي مسؤوليتنا والتزامنا. ومن واجبنا في المجلس أن نكفل توفير أفضل القوات تدريجياً للبعثات قبل نشرها. وتحقيقاً لهذه الغاية، أود أن أشدد على أهمية المؤتمرات الإقليمية لحفظ السلام، ولا سيما المؤتمر الذي عُقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والذي كُرس لحفظ السلام في البيئات الناطقة بالفرنسية والذي جرى خلاله تسليط الضوء على التدريب اللغوي وأهمية التفاعل مع السكان المحليين.

ومن المهم أيضاً أن يجري نشر القوات العاملة تحت إمرتهم دون قيود وطنية خفية، مع تزويدها بقدرات مقبولة ومعارية لتوفير الحماية، فضلاً عن قدرات تيسيرية تمكنها من تنفيذ عملياتها في أفضل الظروف من منظور الكفاءة والحماية.

ولا حاجة لنا هنا حتى لتأكيد الأهمية الحاسمة لوجود هيكل قيادي متسق وموحد تماماً فيما يخص القدرات البالغة الأهمية. وهنا أود أن أشدد على قدرات الإجلاء الطبي، التي يجب أن تكون متاحة على مدار الساعة، سبعة أيام في الأسبوع، لأن التهديدات لا تتوقف في عطلة نهاية الأسبوع أو أثناء الليل. وأود الإشارة أيضاً إلى المعدات اللازمة للحماية من الأجهزة

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئاسة أوروغواي على تنظيم هذا التفاعل الهام والذي طال انتظاره مع ضباط هيئة الأركان المسؤولين عن عمليات محددة لحفظ السلام. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لأكروا، وضباط هيئة الأركان المسؤولين عن العناصر العسكرية في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن هذه المسائل الهامة جداً لنجاح أنشطة حفظ السلام.

وأود أن أبدأ بالإشادة بهم وبحفظة السلام المنتشرين في جميع أنحاء العالم والذين يتجاوز عددهم ١٠٠ ٠٠٠ فرد. ولتساءل: كيف كان حال عالمنا، الذي أضعفه بالفعل انتشار الأزمات، سيكون من دون ما يقومون به يوميا والتزامهم الشخصي وشجاعتهم وشجاعة جنودهم، من الرجال والنساء، الذين برهنوا مؤخرًا في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي على استعدادهم للتضحية بحياتهم؟ وكم عدد أرواح المدنيين التي أنقذها ذوو الخوذ الزرق، الذين يواجهون على نحو متزايد تهديدات فتاكة مباشرة والتي غالباً ما تكون غير متناظرة؟ وأود أن أؤكد لهم إعجابنا وثقتنا بهم ودعمنا لمهمتهم النبيلة. وأود أن أؤكد لهم أيضاً، في المقام الأول، استمرار حرص مجلس الأمن على تزويدهم بالولايات والوسائل والدعم السياسي اللازم لكفالة نجاح بعثاتهم.

ومن مسؤوليتنا في المجلس أن نفهم بصورة كاملة التحديات التي تواجههم وتواجه جنودهم، بما في ذلك البيئات المعقدة والتهديدات الأمنية. ونحن نفعل ذلك بالاستماع إليهم اليوم، وكذلك من خلال الحوار المنتظم مع البلدان المساهمة بقوات، والذي يجري الآن بصورة منهجية في كل مرة يبادر فيها المجلس بتجديد ولاية ما.

من بين العديد من التحسينات الممكنة التي يمكن إدخالها، أعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تستفيد إلى حد كبير من التكنولوجيات المتطورة لمساعدة عمليات السلام التابعة لها. ويعني إضاعة هذه الفرص إهدار فرص السلام، مثلما حدث كثيرا في الماضي. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر النقطة التي أثّرت خلال العديد من المشاورات بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، والمتمثلة في أن استخدام القوة للتكنولوجيا المتطورة ذات الصلة لا يزال إحدى الأولويات التي لم تتحقق بعد. وإنني أعلم عزم الأمانة العامة على استكشاف خيارات لتزويد البعثة بتكنولوجيات للرصد والتحذير، وسأكون ممتنا لو تمت موافاة المجلس بآخر المعلومات بشأن التقدم المحرز في هذا المجال.

وأود أن أؤكد مجددا رأينا بأن قوة مراقبة فض الاشتباك لا تزال تشكل إحدى أهم ركائز الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة. وفي هذا الصدد، أثني على الجهود الرامية إلى استعادة وجود القوة في المنطقة الفاصلة، وزيادة تعزيزه.

وأود أيضا التطرق لأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما فعل باقي المتكلمين. وأعتقد أن وجود عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في غاية الأهمية لدعم جهود القيادة الجديدة للبلد من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء إقليمه. ويؤدي استمرار وجود الجماعات المسلحة وأنشطتها التي تزداد عنفا إلى العديد من الخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين وإلى تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وزيادة عدد المشردين داخليا.

وبصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أعرب عن بالغ القلق إزاء المعلومات التي قدمها فريق الخبراء

المتفجرة المرتجلة في الحالات التي تواجه فيها القوات تهديدات كهذه في مسارح العمليات.

ثالثا وأخيرا، يجب أن نكون واضحين للغاية فيما يتعلق بحفظ السلام الرادع. وإذا طلبنا من قادة القوات تنفيذ ولايات رادعة، فإننا نلزم أنفسنا من جانبنا بتقديم كل الدعم السياسي اللازم لهم، وكذلك تزويدهم بالقدرات الكافية، بما يتماشى تماما مع قواعد الاشتباك، التي يجب أيضا أن توفر لهم الوسائل اللازمة للنجاح في إنجاز مهمتهم. وهذا هو التزامنا الأخلاقي تجاههم.

إن هذا الاجتماع السنوي مع قادة القوات هام بشكل حيوي من أجل إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن شواغلهم الراهنة؛ وينبغي ألا يترددوا أبدا في اللجوء إلينا. ونحن نعتبرهم في المجلس ذراعنا المسلحة، التي تخدم السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة مرة أخرى بقيادة القوات. إن وظيفتهم الحالية المتمثلة في حفظ السلام ليست عسكرية تماما، ربما، ولكنها مهمة لا يمكن أن ينفذها بنجاح سوى العسكريين. وأشكرهم بحرارة مرة أخرى على التزامها المثالي في خدمة السلام.

**السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** من المعروف أن حالة العالم اليوم تتطلب مشاركة أكبر من جانب الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن. ولا يمكن تحقيق التهذئة المستدامة وإحراز تقدم في تحقيق التسوية السلمية وبناء السلام، في معظم الحالات، من دون وجود أمني دولي قوي. ومن البديهي أن يقوم المجلس أيضا بصياغة جميع ولايات عمليات حفظ السلام دون استثناء بعناية وأن يُحدثها، استنادا إلى معلومات كاملة وموثوقة من الميدان.

وفي هذا الصدد، تكتسي جلسة الإحاطة المعقودة اليوم قيمة عملية، وأود أن أعرب عن خالص امتناني لوكيل الأمين العام ولقادة القوات على إسهاماتهم القيمة.



في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة، عشية اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، كي أنضم إلى زملائي في الإشادة بجميع ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة. إن خدمتهم المتفانية مُعترف بها عالميا بوصفها أهم رمز لمنظمتنا. ومن خلال قادة القوات، أود أن أشكرهم جميعا.

**السيد كاوامورا** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا، أن أشارك المتكلمين السابقين تقديم الشكر إلى وكيل الأمين العام جان - بيير لأكروا والقادة الميدانيين على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة والفعالة.

وأود أن أعرب عن امتناني لجميع حفظة السلام على خدمتهم. وأعرب أيضا عن التعازي في وفاة ستة من قوات حفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقدوا حياتهم خلال الأسبوعين الماضيين. ونظرا لأن العنصر العسكري لكل بعثة يشمل قوات من مختلف البلدان المساهمة بقوات، فإن دور قادة القوات بالغ الأهمية في ضمان وحدة البعثة وفعالية القيادة والسيطرة والحفاظ على معيار عال للسلوك والانضباط.

ولكن بالإضافة إلى دور قادة القوات، من المهم للغاية تحسين قدرات البلدان المساهمة بقوات بغية تعزيز أداء العنصر العسكري في جميع البعثات. وما فتئت اليابان تساهم في بناء قدرات البلدان المساهمة بقوات وتعزز مواصلة تعزيز هذه الجهود.

أنتقل الآن إلى بعض المسائل الخاصة ببعثات محددة.

أولا، فيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نشعر بالقلق إزاء الحالة في كاساي ونتابعها عن كثب. ونهتم بالكيفية التي جرى من خلالها تعزيز كفاءة وأداء البعثة منذ اتخاذ القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) وتحويل القوة، وبالكيفية التي تواجه البعثة من خلالها تزايد أعمال العنف في كاساي بعد تخفيض قوام القوة.

عن تدفق الأسلحة والمقاتلين بانتظام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من الدول المجاورة.

وكما فعل المتكلمون السابقون، أود أن أدين جميع الهجمات والاستفزازات ضد بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك القتل الوحشي لحفظة السلام، فضلا عن الهجوم الأخير على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهذه الأعمال غير مقبولة ويمكن أن تشكل جرائم حرب.

تحتفل ليبريا قريبا بمرور ١٤ عاما على إحلال السلام بعد الحرب الأهلية الطويلة والدُموية التي عصفت بذلك البلد. ولا تزال الحالة الأمنية في البلد مستقرة، وأثبتت الحكومة قدرتها على تحقيق الأمن بفعالية في الميدان. وفي هذه المرحلة، تتمثل المهمة الحاسمة في بدء عملية انتقال حسنة التوقيت من حفظ السلام إلى اتخاذ الأمم المتحدة تدابير فعالة لبناء السلام.

وأنتقل إلى الانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وسيمثل ذلك معلما تاريخيا حقيقيا للدولة وقصة نجاح بالنسبة للأمم المتحدة. وأوكرانيا فخورة بأن تكون من بين البلدان المساهمة بقوات التي اضطلعت بدور في هذا النجاح من خلال إسهامها بنشاط في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا.

كما تواصل القوات الأوكرانية العمل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي جدد المجلس ولايتها مؤخرا (انظر S/PV.7910). ويجب أن تواصل البعثة عملية تحويل القوة التابعة لها كي تصبح قوة مرنة وسريعة الاستجابة وقادرة على التنقل، يمكنها التكيف مع التحديات الراهنة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤيد وفد بلدي أيضا إعطاء الأولوية للمحادثات التي تجريها البعثة بشأن حماية المدنيين.



في بيانهم. وبوصفنا أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا نتشاطر المسائل والشواغل التي أثارها قادة القوات. فما من شك في أنه يتم نشر حفظة السلام على نحو متزايد لحماية المدنيين ودعم العمليات السياسية المعقدة في خضم القتال الجاري في حالات عالية المخاطر تنسم بتهديدات غير متناظرة.

والهجمات الموجهة ضد حفظة السلام والمدنيين الأبرياء ليست في تزايد فحسب، بل إنها أصبحت هي القاعدة لا الاستثناء. وتمثل الهجمات الأخيرة التي أدت إلى وفاة حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مؤشرات واضحة على تنامي هذه التهديدات من حيث النطاق والوتيرة والتعقيد. ولذلك، من الضروري أن تتكيف بعثات حفظ السلام مع الديناميات الأمنية المتغيرة. ولهذا السبب، لم يسبق أبداً أن كان وضع الاستراتيجيات السياسية والنهج العملية بهذه الأهمية. وفي هذا الصدد، نود أن نثير النقاط التالية.

أولا - وقد أكد العديدون على هذا - لا يمكن المغالاة في الحاجة إلى تفسيرات واقعية ومرنة للمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن يضيف النقاش حول عمليات حفظ السلام التقليدية مقابل إنفاذ السلام الحد الأدنى الذي يتعين أن ينظر فيه على نحو أدق. ولا يمكن أن يظل حفظة السلام غير مباليين في مواجهة التهديدات الكبيرة لهم أنفسهم أو للمدنيين الأبرياء الذين يفترض أن يوفر لهم الحماية، ولا ينبغي لهم ذلك. إن ما قاله قادة القوات اليوم مفيد، وهناك فعلا حاجة إلى النظر في هذه المسألة.

ثانياً، ينبغي أن يكون لحفظة السلام ولايات قوية بمفهوم واضح لقواعد الاشتباك العملية المبنية على تحليل دقيق للحالة وتقييم للتهديدات وتخطيط. فذلك سيمكنهم من اتخاذ

إن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية متقلبة مع اقتراب موعد الانتخابات، والعلاقات بين البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية هي علاقات هامة.

وفيما يخص بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، يساورنا بالغ القلق إزاء تزايد أعمال العنف ضد البعثة والمدنيين في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد. وندعو جميع الجماعات المسلحة إلى وقف أعمال العنف وإلقاء سلاحها. ونؤيد موقف بعثة الأمم المتحدة الاستباقي والصارم في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك في بامباري وبانغواسو. وللأسف، فقد أفراد من البعثة ومدنيين حياتهم في بانغواسو. ومن ثم، فإن تعزيز قدرة البعثة على التنفيذ الكامل لولاية حماية المدنيين أمر مهم.

ونتابع عن كذب مدى إمكانية استنساخ النموذج التحريبي لاستعادة سلطة الدولة في بامباري في مناطق أخرى، وكذلك الكيفية التي يمضي بها إصلاح القطاع الأمني قداما.

وأخيراً، بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فإن الانتخابات المقبلة والنقل السلمي للسلطة هما ثمار عمل البعثة على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية وإحدى المهام النهائية للبعثة. ولمواجهة هذا التحدي، يتعين على البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل معاً بشكل وثيق لكفالة نقل المهام الرئيسية إلى فريق الأمم المتحدة القطري بنجاح قبل مغادرة البعثة.

**السيد وولدغيرما (إثيوبيا)** (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لأكروا وجميع قادة القوات على إحاطتهم الإعلامية. كما نشرك الآخرين في الإشادة بالرجال والنساء الشجعان الذين يخدمون في بعثات حفظ السلام المختلفة حول العالم تحت مظلة الأمم المتحدة إذ نحتفل غداً باليوم الدولي لحفظ السلام.

ونود أن نركز ملاحظتنا على التحديات غير المسبوقة التي تواجه حفظة السلام اليوم، كما أوضح لنا قادة القوات

صادقة ونعرب عن شكرنا لكل عضو من أعضاء وحدات الأمم المتحدة لحفظ السلام حول العالم. فهم لا يدخرون جهداً في الوفاء بمهامهم وتنفيذ ولاياتهم، برغم القيود، بما في ذلك عدم كفاية الموارد والظروف الصعبة على الأرض والبيئات الأمنية الصعبة. كما أنه من الضروري أن نشكر البلدان التي تساهم بأفراد عسكريين أو أفراد شرطة أو موظفين مدنيين أو مراقبين على سخائها وتضامنها والتزامها تجاه منظومة الأمم المتحدة وتجاه البلدان التي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار.

وتلتزم بوليفيا بعضويتها من خلال مشاركتها النشطة في عمليات حفظ السلام، والمساهمة عسكرياً منذ عام ١٩٩٥ في بعثات مثل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. إن حسن اختيار الأفراد والتدريب الذي يتلقونه في دورات تدريب ككثائب لحفظ السلام قد مكن جنودنا من أن يكونوا جزءاً من مجموعة مختارة من الأفراد العسكريين في جميع أنحاء العالم. بما حصلوا عليه من مؤهلات ممتازة.

إن السياق الدولي يشهد تحولات كبيرة؛ فهو لم ولن يكون ثابتاً. وتبرز التهديدات المستمرة للسلم والأمن الدوليين من قبل الجماعات الإرهابية الحاجة إلى أن تخضع بعثات حفظ السلام لتغييرات هيكلية تمكنها من التكيف وصمد هذه التهديدات بمزيد من الفعالية. وقد أدت بيئات العنف الشديد والتقلب التي تتسم بالتهديد، بالإضافة إلى تأثير الجماعات الإرهابية، إلى خسائر مأساوية في الأرواح في البعثات. إن بوليفيا تكرر رفضها الشديد لهذه الأعمال.

ونشدد على جهود مجلس الأمن الرامية إلى تحقيق أهداف كل من الولايات القائمة. إن وحدة جميع المعنيين أمر أساسي في الميدان لتعزيز الجوانب المالية والتكتيكية والعملياتية

وضع قوي في الدفاع عن أنفسهم وحماية المدنيين في مواجهة الأخطار المميتة. غير أن تكليفهم بولايات ومفهوم للعمليات وقواعد اشتباك واضحة لا يكفي.

ولذلك، فإن نقطتي الثالثة هي أن حفظة السلام بحاجة أن يكون لديهم قدرات كافية يعول عليها بشكل موثوق في ردع المخربين الذين يهددون ولاية البعثة والمدنيين وحفظة السلام أنفسهم. إننا بحاجة إلى ضمان أن يكون لدى حفظة السلام المعدات الكافية، بما في ذلك عناصر تمكين القوة، ليتمكنوا من التصدي للأعمال العدائية والوفاء بولايتهم بفعالية في بيئة غير متناظرة. كما يجب أن يحصل حفظة السلام على التدريب الكافي واكتساب المهارات اللازمة للعمل في الحالات الأمنية المتقلبة.

إننا نعلم أن هذه الأشياء قولها أسهل من فعلها، وليست لدينا أي أوهام بأنه يمكن التغلب بسهولة على التحديات الاستراتيجية والتشغيلية التي ذكرت سابقاً، ولكن نظراً لخطورة المسألة لا بد أن تتم معالجتها في أسرع وقت ممكن. وإلا، فإن الالتزام بحماية المدنيين سيظل مجرد كلمات تتكرر بإفراط.

وأخيراً، لا أود أن أضيف المزيد من الأسئلة إلى ما سبق وطرحته الوفود الأخرى، إذ أن بعض المسائل التي أردنا إثارتها قد أثرت بالفعل. إنني أود ببساطة أن أختتم بشكر جميع قادة القوات على جهودهم في ظل ظروف صعبة.

**السيد يورنكي سوليث** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)  
(تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان بيير لاكروا، على بيانه، وقادة القوات الأربعة على إحاطتهم الإعلامية المفيدة جداً.

تنضم بوليفيا إلى عبارات التأبين السابقة لأرواح الجنود والأفراد المدنيين التي فقدت في سبيل أداء واجباتهم في تنفيذ ولايات البعثات المختلفة، ولا سيما فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما نود أن نشيد إشادة

من الجانبين. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، في مرتفعات الجولان، حيث ينتشر الآن الإرهابيون والجماعات المسلحة غير المشروعة.

والاتجاه السائد في جمهورية أفريقيا الوسطى كذلك مسألة تثير القلق، إذ أن هناك اشتباكات قبلية مستمرة، ويرتكب عنف استثنائي على أسس دينية وإثنية، وتنتشر الجريمة المنظمة والعصابات. والهيئات الحكومية وقوات الأمن عاجزة عن القيام بوظائفها أو لا وجود لها بالمرّة في أجزاء كثيرة من البلد.

وفي هذه الظروف، يتعين على حفظة السلام العمل بأقصى درجات الحذر. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تحترم المبادئ الأساسية لصنع السلام، ألا وهي موافقة الأطراف؛ والحياد؛ وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس؛ واحترام الولايات الصادرة عن مجلس الأمن. والتفسيرات الفضفاضة التي ما برحنا نسمعها، استنادا إلى الحالة على أرض الواقع، غير مقبولة.

ويجب ألا نسمح بانحزار حفظة السلام مباشرة إلى النزاعات، ولكن هذا هو بالضبط ما يحدث إذا انخرطنا أكثر مما يجب، بولايات قوية، وحتى باستجابات وقائية للتهديدات غير المتناظرة. وهذا ينطبق أيضا على العمليات الهجومية لمكافحة الإرهاب. ومن غير المقبول أن يتخذ مفهوم حماية المدنيين ذريعة لاستخدام القوة من جانب حفظة السلام ضد الدولة المضيفة. أن ذلك يجعل تلقائيا معتمري الخوذ الزرق طرفا في النزاع، ويستفز الحكومة وبسطة يولد عنفا جديدا.

وفي هذا السياق، يجب أن نكون في غاية الحذر والتوازن في تناول الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تواجه الحكومة والمعارضة صعوبة في التعاون بشأن مسألة تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبدلا من الإفراط في تسييس موضوع العنف الانتخابي وانتهاكات حقوق الإنسان، ثمة حاجة إلى التركيز على مساعدة

والاستراتيجية، بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة واحترام مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

وأخيرا، من المهم تحسين معدات بعثات حفظ السلام لكي تتمكن من السيطرة على المناطق التي تنشأ فيها أزمات بهدف أساسي يتمثل في الوفاء بولاياتها. وعليه، ينبغي كذلك تحقيق الفعالية من خلال التنسيق المستمر وتبادل المعلومات بين البعثات والسلطات المحلية. وغني عن القول أنه لا يمكن لأي بعثة لحفظ السلام أن تنجح ما لم تحظ بدعم البلد المضيف.

**السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
نشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لأكروا على تقييمه للحالة الراهنة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشكر قادة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على تشاطر الحالة الراهنة في بعثاتهم.

إن طبيعة المسائل التي أثارها الأزمات المعاصرة تتغير بشكل كبير. وقد اصطدمت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف الأوقات، في اضطلاعها بولاياتها، بهجمات إرهابية على المدنيين وحفظة السلام أنفسهم وبالجريمة المنظمة وبالإلتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. إن للأوضاع في البلدان التي ينشرون فيها ومسارح العمليات في كل منها سماتها الخاصة.

تعمل بعثات الأمم المتحدة باطراد في سياق يكون فيه جانب واحد على الأقل من جوانب النزاع جهة من غير الدول. وبدلا من ذلك، يكون أحد الجانبين إما معارضة مسلحة أو جماعات مسلحة غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، فقد شهدنا حالات حيث تعاني منطقة من صدام تقليدي بين جانبين ويدخل الصراع طرف ثالث لا يسيطر عليه أي

**السيد صديقوف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):  
نشكر رئاسة مجلس الأمن الشكر الجزيل، فضلا عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، على هذه المناقشة، التي تتيح لنا فرصة الحصول على رؤى بصورة مباشرة بشأن جوانب هامة جدا من تحديات حفظ السلام. إن البعثات الممثلة في هذه القاعة بقيادة قواتها، لدليل على تنوع التحديات التي تواجه قوات حفظ السلام الحديثة: النزاعات طويلة الأمد، تحديات حماية المدنيين، وحفظ السلام القوي واعتبارات الإنهاء التدريجي لعمليات حفظ السلام.

وبالنسبة لمجلس الأمن، من الأهمية بمكان أن نرى الكيفية التي يتم بها تنفيذ القرارات المتخذة في نيويورك بشأن بعثات محددة، على أرض الواقع. وقد توصلنا إلى تفاهم مفاده أنه للتعامل مع التحديات الأمنية الحديثة، هناك حاجة إلى تكييف النهج القائمة وتنفيذ استراتيجيات جديدة. وكما يفيد تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام (S/2015/446) فإن عمليات الأمم المتحدة للسلام ليست الأدوات المناسبة للعمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نقر بأن القوى الإقليمية أفضل قدرة على مكافحتها، كما يتضح في حالة نجاح بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال في مكافحة حركة الشباب. ولذلك، نحن بحاجة إلى نهج أصحاب المصلحة المتعددين وتعاون أكبر مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويمكن أن يكون تقسيم العمل وحتى الاستعانة بمصادر خارجية بالنسبة لبعض مهام حفظ السلام حافزا جيدا من شأنه زيادة فعالية عملياتنا لحفظ السلام بوجه عام.

وقد تم خلال المناقشات المفتوحة بشأن عمليات حفظ السلام تسليط الضوء على أننا بحاجة إلى مزيد من المرونة. وفي هذا السياق، وبعد اكتسابنا خبرة ومعرفة عملية بالتحديات الحالية لحفظ السلام، فإننا نقدر سماع رؤية قادة القوات بشأن

الكونغوليين في إصلاح قطاع الأمن وبناء قدرات قوات الأمن المحلية لمواجهة العصابات الخارجة عن القانون في شرق البلد وتحسين الحالة العسكرية - السياسية في البلد ككل.

وتتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة الناس، بما في ذلك مكافحة الهجمات الإرهابية، وتأسيس عملية سياسية، وتوفير التنمية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي تقديم دعم دولي للجهود المحلية والإقليمية، بكن دون أن يكون بديلا لها.

وفيما يتعلق بمسألة زيادة فعالية عمليات حفظ السلام وخفض النفقات المالية، نلاحظ الحاجة إلى تحسين نهج التخطيط للبعثات، والتوقيت المناسب لإعادة تشكيل البعثة ووضع استراتيجيات الخروج. ومن المحير أن الوظائف الأساسية، مثل معالجة المسائل الجنسانية وبناء السلام ومنع تصاعد النزاعات، مدرجة في الولايات في نفس الوقت حيث يجري تخفيض قدرات البعثة. فلننظر، على سبيل المثال، في الحالة في ليبيريا حيث الخوذ الزرق مكلفة بمهام بناء السلام فقط. وهنا لدينا مجال كبير لخفض العنصر العسكري وعنصر الشرطة. ومع ذلك، ولسبب ما، يوجد ٧٠٠ من حفظة السلام و ٧ طائرات هليكوبتر عسكرية هناك.

وينبغي نشر ذوي الخوذ الزرق حيث يمكنهم العمل بفعالية بينما يظلون على الحياد. فلا ننسى أن جوهر حفظ السلام هو عدم وجود تسوية سياسية بديلة. ودأب الأمين العام غوتيريش شخصيا على تأكيد هذه الأولوية. فالجهود السياسية وجهود الوساطة ذات النوعية ينبغي أن تكون أولوية بالنسبة لنا. وقد أظهرت تجارب النزاعات في مختلف أنحاء العالم أن هذا هو السبيل الوحيد للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات وليس مجرد معالجة أعراضها. وإلا، وبعد توقف قصير، فإن خطر نشوب الأزمات سيظل برأسه القبيح مرة أخرى.

نسأل أنفسنا لماذا تواجه البعثات هذه الأنواع من الصعوبات وما يمكن عمله لإزالتها.

وفيما يتعلق بالأسباب، يمكننا تحديد حالات مختلفة: ولايات مجلس الأمن ليست واضحة بالقدر الكافي أو قابلة للتحقيق؛ الموارد البشرية والمعدات المتاحة للبعثات كثيرا ما لا تتطابق مع المهام أو الواقع في الميدان؛ الدول أو الأطراف المسيطرة على المنطقة حيث تجري العمليات تفرض أو تحد من أدائها لوظائفها كاملة من خلال القيود المفروضة على التنقل أو العقبات البيروقراطية أو، في جملة أمور، الأعمال التي تشكل انتهاكات واضحة لاتفاقات مركز القوات؛ انهيار أو عدم وجود عملية سياسية مستمرة بين أطراف النزاع، مما لا يترك مجالا لعمليات حفظ السلام للمناورة ويحول دون تمكنها من الاضطلاع بمهامها؛ أو حالات محددة من انخفاض أداء الموظفين أو عدم كفاية المعدات، مما يؤثر سلبا على تنفيذ الولايات.

ويتم تشاطر المسؤولية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين الأربعة في مثل هذه الحالات - مجلس الأمن، والأمانة العامة، والدول أو الأطراف المسيطرة على المنطقة التي تجري فيها العمليات، فضلا عن البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وتقع على عاتق المجلس مسؤوليات متعددة لضمان فعالية عمليات حفظ السلام.

وينبغي أن يسترشد تخطيط عمليات حفظ السلام ونشرها دائما بالحلول السياسية، تماما مثلما يجب الحفاظ على الزخم السياسي. وعليه، يجب أن تحظى الاستراتيجيات السياسية التي تستند إليها عمليات حفظ السلام بتأييد مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى، فإنه ليس بوسع الأمم المتحدة أن تفعل الكثير ما لم تبد الجهات الفاعلة الوطنية التزاما حقيقيا بالتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع حتى حين يشكل مجلس الأمن جبهة موحدة.

وتكمن مسؤولية أخرى لمجلس الأمن في ضمان أن تكون عمليات حفظ السلام أكثر مرونة، وأن تتوفر لها ولايات واضحة على أساس أولويات مناسبة، فضلا عن قدرتها على التكيف مع

إمكانيات زيادة المرونة في الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما بشأن مسائل مكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق باعتبارات الإنهاء التدريجي لعمليات حفظ السلام، فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ينظر إليها على نطاق واسع على أنها قصة نجاح في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن بين أسباب نجاح البعثة استعراض القوة الهائلة، الولاية الواضحة والشاملة، والقيادة القوية والمقتدرة والتوازن الجيد بين العنصرين المدني والعسكري - الشرطي. وثمة نقطة هامة هي أن البعثة قدمت تقارير تقييمات صريحة عن الحالات في جميع أنحاء البلد. وتبين تجربة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن الالتزام السياسي القوي من جميع أصحاب المصلحة والتنسيق الفعال لعمليات حفظ السلام يحرزان نجاحا حقيقيا في تحقيق السلام.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن توصيات قادة قوات الأمم المتحدة، استنادا إلى تجربتهم الثرية والدروس المستفادة تطرح مدخلات هامة لزيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتسهم إسهاما كبيرا في نجاح جهودنا المشتركة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** سادلي الآن بيان بصفتي ممثل أوروغواي.

في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لأكروا، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر قادة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام على إحاطتهم الإعلامية بشأن المواضيع الأربعة قيد النظر، الأمر الذي يبين الواقع الصعب والتحديات التشغيلية التي تواجهها في تنفيذ ولاياتها.

أود أن أشير تحديدا إلى قدرة عمليات حفظ السلام على التحقيق التام لجميع الأهداف التي وضعها لها مجلس الأمن. وللأسف، نرى أن العديد من البعثات الحالية تواجه صعوبات تشغيلية خطيرة في إنجاز مهامها بشكل كامل. ولذلك علينا أن



التي يتعين إجراؤها. ونشيد بالجهود المبذولة في هذا المجال، ولا سيما إعداد التقارير الدورية عن الهجمات على ذوي الخوذ الزرق أو انتهاك اتفاقات مركز القوات.

وختاماً، لدي سؤال لقائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعندما تم تجديد ولاية البعثة في ٣١ آذار/مارس، كان قد أُتخذ قرار بخفض عدد القوات المنشورة. وأود معرفة آراء قائد القوة فيما يتعلق بالعواقب المترتبة عن تنفيذ ولاية البعثة نظراً لعدم الاستقرار الحالي في البلد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية للرد على الأسئلة والتعليقات، بدءاً بالسيد لاكروا.

**السيد لاكروا** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على التعليقات وسأوجز في الرد لأننا نود أن نستمع إلى ردود قادة القوات على الأسئلة المطروحة.

لقد ترددت الإشارات إلى ما أعتقد أنه توقع هام لعملياتنا في ميدان حفظ السلام: أي التكيف والاستجابة. وأود التشديد على بعض النقاط التي أعتقد أنها أساسية لتحقيق ذلك.

أولاً، مسألة القواعد والإجراءات التي ذكرها بعض قادة القوات. ويعلم المجلس أن الأمين العام قد بادر ببذل جهد إصلاحي في هذا المجال يهدف إلى تمكين العمليات من الاضطلاع بولاياتها بطريقة أكثر يسراً. وتلك مسألة رئيسية في الاستجابة لتلك التوقعات الكبيرة في الميدان.

ثانياً، وكما أشار عدد من قادة القوات والدول الأعضاء: ضرورة وضع إطار مناسب بين البلدان المساهمة بقوات نفسها، بحيث يتم تنفيذه ويأخذ في الاعتبار بيانات احتياجات الوحدات ومذكرات التفاهم التي قد لا تكفي لاحتياجات قادة القوات في بعض الحالات. ويجب علينا استعراضها وتعديلها

الحقائق المتغيرة في الميدان. وقد شهدنا جهوداً بذلت في ذلك الصدد خلال الأشهر القليلة الماضية، على سبيل المثال، تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أنشأت كلتاهما مهاماً استناداً إلى أولويات محددة بصورة واضحة.

ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وبالمثل، ما أن تُنشر عملية بموجب ولايتها الحالية، فإن من مسؤولية الدولة المضيفة أن تكفل الاحترام والامتثال الكاملين لأحكام اتفاق مركز القوات. وتوفر تلك الاتفاقات الحماية للأفراد الذين تساهم بهم البلدان طوعاً في عمليات حفظ السلام، وتمنع أي انتهاكات من جانبهم قد تعوق البعثة عن الوفاء بمهامها على النحو المطلوب، وبالتالي فهي انتهاكات مرفوضة.

وبوصفنا بلداً شارك بنشاط في العديد من عمليات حفظ السلام لعدة سنوات، ترى أوروغواي أن مسؤوليات البلدان المساهمة بقوات تكتسي أهمية بالغة ما دامت هي التي تعمل في الميدان وتنفذ الولايات العملياتية. ومن الأهمية بمكان ضمان تجهيز قوات حفظ السلام وتدريبها بصورة كافية، فضلاً عن تأهبها لإنجاز جميع المهام التي تقع عليها في إطار ولايتها. وفي ذلك الصدد، فإنه لا يمكن السماح بالمسائل من قبيل وجود القيود الوطنية - أو ما يسمى المحاذير - المعلنة مسبقاً أو الأسوأ من ذلك، غير المعلنة، وعدم وجود القيادة والسيطرة الفعاليتين، وعدم إطاعة الأوامر، وعدم الرد على الاعتداءات على المدنيين، علاوة على عدم كفاية المعدات، لأنها تقوض جميعاً المسؤولية المشتركة لإزاء التنفيذ الفعال للولايات. ولذلك السبب، وقّعت الدول على مبادئ كيغالي، ونحث البلدان الرئيسية المساهمة بقوات على استعراض تلك الالتزامات والتقيد بها، خاصة وأنها تهدف إلى تحسين أداء وحدات القوات.

وللأمانة العامة أيضاً دور حاسم في تقديم المشورة والتوصيات المتعلقة بالامتثال للولايات والتعديلات اللازمة



لقد تناول الفريق كيتا على نحو مطوّل ومثير للاهتمام في إحاطته الإعلامية مسألة استخدام القوة المشروعة الضاربة على النحو المنصوص عليه في ولاياتنا. ويعني تنفيذ الولاية أيضاً تنفيذ العمليات السياسية التي تدعمها عملياتنا. وبالتالي، فإن الرد على أولئك الذين يحاولون التدخل أو منع تنفيذ هذه العمليات، أنّ استخدام القوة يكون مشروعاً في مثل هذه الحالات. بيد أن استخدام القوة الضاربة ليس كافياً وحده، وتعدّ جمهورية أفريقيا الوسطى مثلاً ساطعاً في ذلك الصدد. فلا مناص من أن يقترن استخدام تلك القوة ببذل جهود قوية في الساحة السياسية.

وأعتقد أن الشيء نفسه ينطبق على مجلس الأمن - فكما أن لعملياتنا ولايات قوية، فهي بحاجة إلى دعم قوي من المجلس على جميع المستويات، بغية مساءلة أولئك الذين يحاولون منعنا من أداء مهماتنا.

كما أود أن أتطرق إلى الاستعراضات الدورية لأداء البعثات، وهو أمر منتظر أعرب عنه الجميع - الدول الأعضاء والأمانة العامة، وفي المقام الأول مجلس الأمن. وفي انتظار ما هو أكثر من ذلك من البعثات، ينبغي ألا نتردد في التشكيك ببعض الحقائق أو المطالب التي تم قبولها حتى الآن على أنها أساسية ولكنها، ربما، ليست كذلك تماماً. ومثالاً على ذلك الإشارة إلى عدد القوات، لأن عدد حفظة السلام أقل أهمية من قدرتهم على الاضطلاع بولايتهم. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه ينبغي لنا أيضاً استعراض معايير تقييمنا.

وأود أن أتناول بإيجاز مسألة الانتقال. وعلى الرغم من أن بيان اللواء أوبا كان مفيداً جداً في هذا الصدد، ما فتئ دعم مجلس الأمن في جميع المراحل ذا أهمية حاسمة. إن شمولية العملية الانتقالية، التي شاركت فيها البلدان المضيضة وأصحاب المصلحة والمجتمع المدني والوكالات والمناخون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، كانت عاملاً رئيسياً في نجاحها.

عند الاقتضاء، بغية توفير المرونة اللازمة التي قد يحتاج إليها قادة القوات فيما يتعلق باستخدام الموارد.

أما العنصر الثالث في هذه الفكرة، وهو ما نتحمل جميعاً المسؤولية عنه - المقرر أي مقر الممثلين الخاصين للأمم المتحدة، وقادة القوات، والبلدان المساهمة بقوات. ونحن عازمون على التنفيذ الكامل للولايات وضمن تفسيرها من قبل الجميع بذات النحو، فضلاً عن كفالة الإنهاء التدريجي للمحاذير وسلاسل القيادة المزدوجة ذات الآثار السلبية على عملياتنا. وفي ذلك الصدد، نشدد - بل نتوقع أيضاً - أن نكون أكثر صرامة وطموحاً في تقييم عملياتنا.

ويتمثل العنصر الرابع في القدرات. ومثلما تم التنويه إليه مراراً وتكراراً، فإننا بحاجة إلى ما يلزم من التدريب والقدرات حتى نكون أكثر مرونة وسرعة واستجابة في عملياتنا. وأشار أحد المتكلمين إلى التكنولوجيا الجديدة، وقد استمر إدخالها تدريجياً في عملياتنا، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين الإلمام بالحالة. وما زلنا نعمل بجهد للحصول على تلك القدرات المحددة التي نحتاجها لتنفيذ الكثير من عملياتنا. وقد عقدنا بالفعل قبل جلسة اليوم، جلسة لتشكيل قوة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي التزمت بتوفير قدرات جديدة هامة، أعتقد أنها ستحدث تغييراً في قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى قدرة وحدتنا على استخدام تلك القدرات لأغراض التدريب، وإلى أهمية التعاون الثنائي بين البلدان المساهمة بقوات، والتي هي بحاجة إلى هذه المساعدة لتحسين استعدادها لاستخدام المعدات التي تتطلبها العملية.

وسأطرق بإيجاز لاستخدام القوة الضاربة.

(تكلم بالفرنسية)

اللاسلكي العسكرية الموجودة في متناولنا بالاتصال التبادلي. ومع استخدام التكنولوجيا، يمكن لمختلف الوحدات التحدث مع بعضها باستخدام معدات خاصة بها، مما يسد الفجوة.

ورداً على سؤال ممثل الولايات المتحدة إزاء المساعدة في نقل القوات، ساعد مكتب الشؤون العسكرية بتعديل مجالات المسؤولية وإعادة النظر فيها بما أنها تتعلق بمحدود مختلف حالات الطوارئ. وقد وافق مقر القيادة على طلبنا بأن نكون قادرين على نقل قوات الانتشار السريع داخل منطقة المسؤولية دون الحصول أولاً على إذن المقر، مما يجعل حياتنا أسهل. كما نعمل مع مكتب الشؤون العسكرية على مراجعة بيان احتياجات الوحدة حتى تتمكن من الاستجابة على النحو المطلوب.

وفيما يتعلق بسؤال ممثل اليابان بشأن تعزيز القوة في إقليم كاساي، أشير إلى عدم وجود القوة هناك سابقاً. وفي الآونة الأخيرة، تمكّننا بمساعدة من مكتب الشؤون العسكرية، من نقل سريتين من باكستان كانتا متمركتين في كييفو الجنوبية إلى إقليم كاساي. ونحن الآن ننتظر مركباتهم وحسب، بحيث يكونون جاهزين للانتقال. وحتى حدود لواء جنوب كييفو الباكستاني قد عدلت وفقاً للمشاورات التي جرت بين مكتب الشؤون العسكرية وإسلام آباد، مما يجعل الحياة أسهل قليلاً. وترمي جميع تلك الجهود إلى التمكن من تغطية إقليم كاساي.

وقد جاء السؤال الأخير من ممثل أوروغواي، الذي تساءل عن آثار خفض عدد قوات البعثة. وبحسب مقر القيادة، يدل الاستعراض الاستراتيجي للبعثة على مفهوم الوضع الأمثل للقوة، مما يعني أننا ننظر إلى عدد من القدرات التي سوف تعطينا المرونة وتعدد المهارات لنكون قادرين على الاستجابة للتحديات المحتملة. ونحن أيضاً نراجع العقد الموجود لدينا بشأن المنظومات الجوية بلا طيار. ونود أن نزيد نطاق التغطية والحمولات، حتى تتمكن من زيادة الوعي بالحالة السائدة. وبهذه الطريقة، يمكن للشركات الصغيرة المتنوعة المهام تحسين قدرتنا على الاستجابة. غير أن التحدي هو تأمين الأصول اللازمة.

وأخيراً، وإقراراً بما قاله اللواء مينون عن الانتهاك الجنسي، بات واضحاً عزم الأمين العام وقادة القوات على مكافحة هذه الأعمال بإصرار، وأود أن أؤكد للجميع أن إدارة عمليات حفظ السلام ملتزمة أيضاً التزاماً تاماً بأن تفعل نفس الشيء. الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للفريق مغويي.

الفريق مغويي (تكلم بالإنكليزية): رداً على السؤال الذي وجهه ممثل المملكة المتحدة بشأن مبادئ حفظ السلام، أود أن أقول إن القادة يفهمون تلك المبادئ من حيث صلتها بالموافقة والحياد واستعمال القوة، وهو ما يصدق أكثر في استعمال القوة للدفاع عن النفس. والتحدي الحاسم هو فهم استخدام القوة عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الولاية.

وبالإضافة إلى ذلك، تُستخدم صيغة ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصطلحات مثل "عمليات إرهابية"، الأمر الذي يُنشئ مسؤولية خاصة تقع على عاتق قوة لواء التدخل ليتصرف وفقاً للولاية. وتمثل هذه الحالة تحدياً، لأنه عندما يصل الأمر إلى مجموعة مسلحة لها قاعدة قد لا تبعد كثيراً عن قاعدة البعثة، فماذا تفعل البعثة إذا كانت تلك الجماعة المسلحة تهدد السكان لكنها لم تفعل أي شيء حتى الآن؟ هل تهاجم البعثة استباقياً تلك الجماعة أم تتعايش معها؟ في الوقت الراهن، تمثل مسألة المشاركة في الموقع والتعايش مع الجماعات المسلحة تحدياً. وحتى إذا كان يمكن لقوة لواء التدخل التغلب على ذلك التحدي، فلا يمكنها أن تكون حاضرة في جميع أنحاء البلد في نفس الوقت.

وفيما يتعلق بالاستخبارات، من المشجع أن قبلت الأمم المتحدة على الأقل بمصطلح "استخبارات" وقبلت بإدخال التكنولوجيا في شكل طائرات من دون طيار، الأمر الذي يساعد عندما يتعلق الأمر بمسائل خلافية. ولا تتسم بعض أجهزة الاتصال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للواء مينون.

اللواء مينون (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز في الرد على الأسئلة التي أثّرت أثناء الجلسة. فيما يتعلق بالتكنولوجيا، أود أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قد أجرت دراسة مفصلة للاحتياجات التكنولوجية الإضافية التي ينبغي إدخالها. ونحن بصدد بناء تلك القدرة ولكن ذلك يستغرق بعض الوقت. ويمكنني أن أقول إننا قد أدخلنا بالفعل بعض أجهزة الرؤية الليلية - وهي لم تكن متوفرة لدينا في البعثة في وقت سابق.

وقد قمنا بجلب مقطورات مراقبة وكاميرات، وما إلى ذلك. ومن المهم أن نفهم الحساسيات الوطنية عندما ندخل التكنولوجيا. وأيا كانت التكنولوجيا التي نأتي بها، فإننا نتشاطرها مع كل من سورية وإسرائيل، ومن المهم أن نواصل الحوار معهما. ولكني أود أن أؤكد أن كلا البلدين يدعماننا بقوة في مسعى إدخال التكنولوجيا.

وقد أثّرت مسألة رادار الاستشعار والإنذار. ولم يعرض أي من البلدان المساهمة بقوات تقديم تلك القدرات للقوة، ولذلك فإن المقرر يبحث الآن إمكانية الحصول على هذه المعدات من السوق المفتوحة. ونحن نعمل حالياً على ذلك. وسيتعين معالجة مسألة من سيتولى تشغيلها وكيفية صيانتها - النموذج اللوجستي. وأود أيضاً أن أقول إننا ننسق بشكل وثيق مع كل من إسرائيل وسورية فيما يتعلق بتلك المعدات. وقد كانتا متعاونتين للغاية. وقد ناقشت ذلك شخصياً مع محوري السوري. لقد كان متعاوناً للغاية ومنفتحاً بشأن هذه المسألة، ولكنه أخبرني أيضاً أننا بحاجة إلى تقاسم تلك المعلومات مع الجانب السوري، بمجرد أن يتم تحديد تلك المعدات الخاصة. نأمل في أننا سَنتمكن قريباً من الحصول على تلك المعدات الخاصة للقوة، وأنا واثق من ذلك.

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا، فإننا قطعاً بحاجة إلى قدر أكبر. لقد بدأت البعثة في الواقع بلا شيء، حيث كنا بعثة حفظ سلام تقليدية جداً، ولكن الأمور قد تغيرت. واعتقد أن الآفاق المستقبلية حالياً هي بناء التكنولوجيا للبعثة.

وفيما يتعلق بتدابير الحماية التي استفسر عنها ممثل الولايات المتحدة، أود فقط أن أقول إن القوة كانت تعمل مستخدمة مركبات غير مدرعة. وقد تغير ذلك تغيراً كبيراً. الآن كل شخص يأتي إلى الجانب السوري يستقل مركبة مدرعة محمية. ونحن الآن نتطلع إلى الحصول على ناقلات جنود مدرعة للبعثة، حتى تتمكن من التوقف عن استخدام المركبات غير المدرعة السابقة. إن أي تحرك يتم بالتنسيق الوثيق مع كلا الطرفين، إسرائيل وسورية، بحيث نكفل الحفاظ على سلامة القوات عند تحركها.

ونحن في مرحلة إعادة الإعمار. وتعمل معنا فصيلة مهندسين. وعندما دخلنا إلى مخيم فوار، كانت المسألة الأولى التي ركزنا عليها هي تعزيز تدابير حماية القوة، وقد عززناها الآن بشكل كبير. أود أيضاً أن أقول إنه على الرغم من أننا تركنا تلك المواقع منذ بعض الوقت، وتعرض بعضها للتخريب، فإن تدابير حماية القوة، مثل الملاجئ المحصنة، من بين أمور أخرى، في حالة جيدة جداً. في الواقع، فإننا عندما دخلنا إلى مخيم فوار، لم تتطلب معظم الملاجئ إجراء أي تعديلات. وقد كانت في حالة جيدة جداً.

كما تغير أسلوب عمل القوة تغيراً كبيراً. ونحن لن نعمل بعد الآن في أفرقة صغيرة أو نبقي في جيوب معزولة، كما فعلنا على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية.

وقد سبق أن تطرقت إلى رادار الاستشعار والإنذار، وأنا على ثقة بأنه بمجرد وصول هذه المعدات، فإنها ستعزز تدابير حماية القوة في المعسكر بشكل كبير.

الثلاثية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان جيدة، أود أن أقول إنه يتعين على الطرفين الاتفاق على هذه المسألة بالذات.

وأخيراً، أود أن أشكر مجلس الأمن على مساعدة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في العودة إلى منطقة الفصل ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، الذي اغتنم فرصة كبيرة متاحة. وبدعم من مجلس الأمن، تمكنا من العودة إلى بعض المواقع التي تم إخلالها قبل الموعد المتوقع. ومرة أخرى، أيد كلا الطرفين، إسرائيل وسورية، بقوة عودة القوة إلى الجولان.

وسأترك لمجلس الأمن التفكير بالسؤال التالي. من الذي يرصد الجولان؟ في رأيي، ينبغي أن تكون قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أو الأمم المتحدة. على الرغم أن بعض الناس يسميه تحدياً، فإني سوف أعتبره أقرب إلى الفرصة، لأن كل من إسرائيل وسورية تدعماننا بقوة في عودتنا إلى الجولان. وعلاوة على ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إنه بفضل دعم مجلس الأمن بالإجماع تمكنا من العودة إلى معسكر فوار خلال المرحلة الأولى. وأعتقد أننا ينبغي أن نخفي بعد ذلك قدماً.

في غضون ذلك، أود أن أؤكد لجميع أعضاء مجلس الأمن أن القوة على مستوى التحديات وستبذل كل ما في وسعها للحفاظ على السلام والاستقرار في تلك المنطقة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للفريق كيتا.

**الفريق كيتا (تكلم بالفرنسية):** أود أولاً أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا لأعضاء مجلس الأمن على دعمهم، واعترافنا بالتضحيات التي يقدمها جنود حفظ السلام.

وسأكتفي بأن أتناول بإيجاز الأسئلة الثلاثة المطروحة، لأنني أعتقد أن قادة القوات الآخرين قدموا بالفعل المعلومات المتعلقة بها.

وفيما يتعلق بالقدرات واللياقة التشغيلية، فإننا، كما قلت، قوة مشاة خفيفة تنتقل وتحول الآن إلى قوة قادرة على الحماية المدرعة. ويجري بناؤها ببطء. وأود أن أثني على الكتيبة الفيجية، التي جاءت بناقلات أفراد مصفحة. وهي لا تملك تلك القدرة، لكنها بحثت في الخارج وحصلت عليها. وكذلك كان الحال مع الكتيبة النيبالية، التي أحضرت خمس ناقلات أفراد مصفحة ومن الممكن أن تحضر سرية مزودة بمركبات مدرعة، لأنها لجأت إلى السوق المفتوحة للحصول على تلك القدرة الخاصة. ولكنني أشعر بإخلاص أننا نحتاج إلى قدوم دول ذات قدرات لمساعدة بعثات الأمم المتحدة في حالات الأزمات، بدلا من ترك المهمة للدول التي لا تملك القدرة والتي يتعين عليها أن تبحث في الخارج لبنائها. بيد أنه في حالة عدم تمكن دولة من الدول ذات القدرة من المشاركة، فمن ثم يصبح من الحتمي أن تساعد الدول الأخرى التي تحاول الحصول على هذه القدرة في جهودها الرامية إلى بناء قدراتها حتى تتمكن من حماية البعثات في تنفيذ ولاياتها.

ويبذل المقر قصارى جهده لبناء قدرة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ومسألة القدرة مقابل الاستعداد هي المسألة التي يتعين معالجتها. ومن الناحية المثالية، سيكون لدينا القوات ذات الاستعداد والقدرة، ويجب علينا حل تلك المسألة بالذات. بعثات الأمم المتحدة بحاجة إلى تكون مرنة. ولا بد لنا أن نكون مرنين ولدينا القدرة على التكيف، وعلينا مواكبة الظروف المتغيرة في العالم. ويرأيي الشخصي، فأنا ما زلنا نفتقر إلى ذلك في هذا المجال.

وفيما يتعلق بموضوع آلية التنسيق الثلاثية، التي أثارها ممثل إيطاليا، أود أن أقول أن كلا الطرفين، إسرائيل وسورية، يدعماننا بقوة. وأنا لدي خطوط اتصال مفتوحة مع كلا الطرفين عندما تنشأ حالة أزمة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن آلية التنسيق

السلام للتعامل مع الجماعات المسلحة الذين يقتلون، فيجب أن يكونوا مستعدين للقتال. ولا يمكن أن يتم وضع حفظة السلام في هذا النوع من الحالات وأن يتعين عليهم التعامل مع البيروقراطية والمحاذير التي تجعلهم غير قادرين على القتال. وإذا أريد للبعثات أن تكون ذات قدرة تشغيلية كاملة، فعندئذ يجب قبول المخاطر وإزالة المحاذير. ثم يجب توفير القدرة للقوات من أجل التصدي لتحديات حماية المدنيين التي يواجهونها على أرض الواقع. وأعتقد أن المشكلة يمكن حلها على هذا المستوى. وفي الوقت الراهن، وحالما تصل القوات إلى الميدان، هناك الكثير من الإجراءات البيروقراطية التي لا يمكننا تلافيها.

والسؤال الأخير طرحته ممثلة الولايات المتحدة حول ما إذا كان لدي القدرة المناسبة أم لا للتعامل مع الحالة المتدهورة في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تحقيق النجاح في البلد. يسرني جدا أن ممثلة الولايات المتحدة قد طرحت هذا السؤال لأن خطاب الولايات المتحدة ينطوي على عدم رغبتها في السماع عن القدرة الإضافية. وتريد أن تقوم بعثات حفظ السلام بالمزيد بموارد أقل. لقد حاولنا أن تفعل المزيد بموارد أقل، ولكننا وصلنا إلى نقطة الذروة في ذلك. ففي العمليات العسكرية، عندما يتم الوصول إلى نقطة الذروة، لا يعود بوسعنا المضي قدما، ثم نفقد السيطرة. وقد بلغنا نقطة الذروة تلك. ولكي نحول دون فقدان السيطرة، طلبنا المزيد من الموارد. ويتطلب ذلك استثمارا في تشكيل الحجم المناسب للقوة.

وبعد بامباري تحول الخطر في الاتجاه الجنوب الشرقي. لقد كان جنوب شرق البلد مسالما للغاية خلال النزاع. ولأكثر من ثلاث سنوات، نفذ جيش الرب للمقاومة أنشطة، وتعامل الأوغنديون، بدعم من الولايات المتحدة، مع التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. ولكن بينما يتحرك النزاع إلى جنوب شرقي البلد، فإن الاتحاد الأفريقي والأوغنديين،

وفيما يتعلق بسؤال ممثل السنغال، فإن مشاركة طائراتنا العمودية في بامباري في مواجهة التحالف يرجع إلى سببين أساسيين. يتعلق السبب الأول بمصداقية بعثتنا. فهل نقف متفرجين ونحن نشاهد تحالفا يهاجم الآخر في ثاني أكبر مدينة في البلد، مما يسمح بأن تسود الفوضى واليأس بين السكان المدنيين؟ والسبب الثاني هو أن احتلال بامباري، بوصفها ثاني أكبر مدينة، يعني التقسيم الفعلي للبلد إلى قسمين، لأنها المدينة الوحيدة المتبقية التي تمنع تقسيم جمهورية أفريقيا الوسطى بين الشرق والغرب.

ولهذين السببين الرئيسيين، اضطررنا بصورة أو بأخرى لاتخاذ خطوات حاسمة وكانت أنسب الطرق للقيام بذلك هي استخدام ميزتنا. وكانت ميزتنا على الجماعات المتمردة في الجو، مما مكنا من أن نصبح حاسمين وفي الوقت نفسه أن نكفل ألا تكون قواتنا ضعيفة جدا. وعلى الرغم من أنه كان لدينا قوات في الميدان لمعالجة الحالة، فقد استخدمنا الميزة التي كانت لدينا، الأمر الذي كان هاما في جهودنا. فقد أوقفت زحف الائتلاف إلى بامباري. لقد اضطررنا لاستخدام المروحيات لهذين السببين.

(تكلم بالإنكليزية)

تلقيت سؤالا آخر من ممثل المملكة المتحدة بشأن كيفية التخفيف من أثر الروتين الإداري بشأن عمليات حفظ السلام. وهذه مسألة هامة جدا ولكنها تتجاوز قدرة قادة القوة. وأعتقد أن الأمر يعود إلى مجلس الأمن، وإدارة شؤون عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات كي يتفقا على سبب إرسال الجنود إلى بعثات حفظ السلام الحالية. لقد فهمنا جميعا أنه لا يوجد سلام للمحافظة عليه في ٩٠ في المائة من البعثات الحالية. ولذلك، فإننا نرسل القوات لسبب آخر، وهو حماية المدنيين ضد الأفراد المسلحين الذين يقتلون المدنيين. ولذا فمن الواضح أنه إذا كان المجلس يرسل حفظة



وهذا يعني ببساطة وجوب أن تتسم القوة التي تجري إعادة تكييفها بالمرونة بالكافية لتوفير هذه القدرة على الدعم من الخارج. ويجب أن تكون قادرة على التنقل لدرجة التحرك عند الطلب، وأن تتمكن من التكيف مع التضاريس حيث ستعمل.

وعندما كانت القوة جزءا من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، توفرت لنا فرصة استخدامها في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وجاءت القوة إلى ليبيريا وأجرينا مناورة سارت بشكل جيد. وفي نفس الوقت، شهدنا قدرة القوة عندما قدمت المساعدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. والآن، تغيرت القوة، وهو أمر طبيعي تماما، وسيغير أيضا تركيزها بأكمله. وأدرك أن مكتب الشؤون العسكرية يعمل على تلبية احتياجات الوحدة ومفهوم عمليات القوة. ومن المتوقع أنه متى تم تمحيص كل ذلك ونُشرت القوة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ستتاح لنا إمكانية المناورة معا لكي يفهم أحدنا الآخر.

والنقطة التالية تتعلق بالأمن في ليبيريا قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر المقبل. ووفقا للقرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) فإن حكومة ليبيريا هي المسؤولة عن كفالة الأمن، نتيجة لتسليم المهام الأمنية إلى الحكومة. وهذا أكد الحاجة إلى التخفيض النهائي الذي احتفظ بقوة متبقية فحسب في ليبيريا. ومن الحكمة ذكر أن لدينا قوة قادرة فقط على حفظ أمن الأمم المتحدة وأصولها. وليس لدى المكون العسكري سوى ٢٣٠ فردا، وليس لدى قوات شرطة إلا ٢٦٠ شرطيا. تلك هي القوات المشتركة التي تبقى كيانات الأمم المتحدة ومعداتها مأمونة وتوفر نقطة انطلاق عند احتمال طلب القوة لمساعدة البعثة.

وباختصار، لدينا فقط ما هو مطلوب للاكتفاء الذاتي الأساسي في البعثة.

المدعومين من الأمريكيين، بدأوا في نفس الوقت المغادرة تاركين فراغا. بالإضافة إلى ذلك، ليس لدينا ما يكفي من القدرة على التحرك والوفاء بولاية حماية المدنيين، والتعامل مع تهديد جيش الرب للمقاومة الذي يتعرض له السكان المدنيون، والسعي إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة. ولأن عملية بامباري كانت ناجحة ومثلت نقطة تحول، علينا أن نحافظ على هذا الإنجاز بحيث يمكن الاستفادة من الحالة. ومن ثم فإن القدرة المطلوبة هي لجعل بامباري آمنة فحسب.

وفي الوقت نفسه، وكما يعلم المجلس، لدينا مركز ثقل يعرف ببانغي، عاصمة البلد. وعلينا أن نضمن سلامة الجميع في بانغي، من الرئيس إلى أصغر طفل. وعلينا أن نبقي مركز الثقل ذلك آمنا. ونحن بحاجة إلى شيء من الاستثمار من أجل الحفاظ على مركز الثقل والنجاح الذي تحقق في بامباري ملء الفراغ الكبير في المنطقة الجنوبية الشرقية. ويمكننا حينئذ أن نستفيد من ذلك وأن نجعل البعثة ناجحة. ونرجو أن يتم النظر في هذا الطلب وأن تتم معالجته كمسألة ملحة حتى نتتمكن من السيطرة على الحالة وتحسنها من أجل تحقيق النجاح.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة للواء أوبا.

**اللواء أوبا (تكلم بالإنكليزية):** أولا، أود أن أرد على التعليقات التي أدلى بها الممثل الدائم للسنغال بشأن قوة الرد السريع. أنشئت قوة الرد السريع في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والآن وبعد أن أغلقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، يجري إعداد قوة وتكييفها ليتم نشرها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. نحن نفهم المسائل والمشاكل. إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على مسافة قصيرة من هناك إلى ليبيريا، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وفي الوقت نفسه، وفي إطار التعاون بين البعثات يفترض أن يكون لدينا قوة الرد السريع للوفاء بولاية الدعم من الخارج في ليبيريا.

وقد لاحظنا، في نفس الوقت، اتجاهها تنشأ فيه حاجة إلى مشاركة قوية عندما يتعلق الأمر بالتخفيض. فمن الطبيعي أن تنشأ متلازمة تبعية عندما ترى أمة أعطيت كل شيء بعثة الأمم المتحدة تغلق فجأة. وهناك خوف وتخوف من أن الأمة قد تعود إلى ما كانت عليه في البداية. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى مشاركة مبكرة وقوية بين البعثة والبلد المضيف. وهذا يعني ببساطة أنه يجب تحديد جدول زمني ومعايير محددة، مع نشر البعثة، بحيث يمكن إعداد استراتيجية للخروج في غضون ذلك. وينبغي أن تتمكن من القول بأن البعثة قد تدوم سنتين أو ثلاث سنوات، وفي غضون تلك السنوات نريد من البعثة أن تحقق أوب وج ثم تسحب وتغلق. وبقدر ما أن ذلك ليس من المسلمات، فإنه يترك مجالا للبعثة لتتسكع - لا هنا ولا هناك - حتى يحين الوقت الذي يقرر فيه المجلس إنهائها. باختصار، هناك درس رئيسي يتمثل في أنه ينبغي أن يكون البرنامج الانتقالي شاملا ويشمل الدولة المضيفة والشركاء الدوليين والشركاء الاستراتيجيين وحتى المضطهدين من أبناء شعب الدولة المضيفة. فينبغي إشراكهم جميعا من أجل ضمان أنهم يستوعبون مفهوم التخفيض وإغلاق البعثة والمغادرة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.

وثمة جانب آخر هو المساعدة المتصلة بالانتخابات، التي تركز أساسا على اللوجستيات التي عانت من فجوات حرجية. فقد كُلفت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بالمساعدة حيثما لاحظنا وجود ثغرات خطيرة في اللوجستيات المتصلة بالانتخابات. وفي نفس الوقت لا يتوقع منا التدخل، فيما يتعلق بالأمن، إلا عندما تهدد الحالة بتراجع استراتيجي لا يستسيغه أحد.

وفيما يتعلق بالدروس المستفادة المرتبطة بالتخفيض، فقد تعلمنا الكثير من خلال البعثة. فقد كانت البعثة قوة هامة جدا بكل المواد الدعائية لقوة المتعددة الأبعاد ومتكاملة. ومتراصة مع جميع أوجه الحياة الليبرية. وقد انسحبنا الآن، ولم يتبق لنا سوى القليل من القوة. إن الجانب الأول الذي نرى فيه قصورا هو الإعداد المبكر لبناء السلام. فبناء السلام في ليبيريا كان يمكن أن يحدث أبكر بكثير. باختصار، ينبغي أن يبدأ بناء السلام بالتزامن مع أي بعثة لحفظ السلام بحيث يمكن لهما معا أن يحدثا في نفس الوقت. فينبغي أن يستمر بناء السلام في الوقت الذي نعمل فيه على حفظ السلام. ونأمل أن يلقي مقر القيادة نظرة في ذلك الأمر ويتبع نهجا حاسما تجاهه بحيث لا يوجد خط ترسيم نقول فيه أننا "انتهينا من حفظ السلام ويمكننا الآن الالتفات لبناء السلام"، وما إلى ذلك. ويجب أن تسير التنمية وبناء السلام جنبا إلى جنب مع عمليات حفظ السلام.